الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

25-26-27 **ربيع أول** 1436 –16-17-18 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14

احتياطات لمنع قرصنة انتخابات المهندسين

الشقاوي لـ "الوطن": نظام مزاولة المهنة والكادر بانتظار المجلس الجديد

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=212019&CategoryID=2

الأحساء: عدنان الغزال

استعانت الهيئة السعودية للمهندسين بخبراء متخصصين في جمعية الحاسبات "الآلية" السعودية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وشركة أرامكو السعودية، بتطبيق جدار "ناري" إلكتروني، لمنع القرصنة، وصد اختراقات العملية الانتخابية "الإلكترونية" عن بعد، للاقتراع لاختيار عشرة أعضاء لمجلس إدارة الهيئة للدورة الخامسة للسنوات الثلاث المقبلة.

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة المهندس حمد الشقاوي في تصريح إلى "الوطن"، إن الهيئة السعودية للمهندسين هي استمرار وامتداد لمجالس الدورات المتلاحقة، وبها ثلاثة ملفات بارزة وشائكة، تنتظر مجلس الإدارة الجديد، وهي: نظام مزاولة المهنة، والكادر الهندسي، وتطوير وتدريب المهندس، مضيفا أن المجلس الحالي لم يجد إجابة واضحة ومحددة من الوزارات المعنية بخصوص الملف الأبرز وهو "الكادر الهندسي".

وأكد نجاح العملية الانتخابية "الإلكترونية" حتى الوقت الحالي، وأن مجلس الإدارة "الحالي" راهن على نجاحها، وأن الهيئة طبقتها في وقت سابق على انتخابات الشعب، وأن هذه العملية هي الأولى على مستوى الشرق الأوسط، مشددا على الرضا التام من جميع المعنيين بالعملية، بينهم مراقبون من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والصحفيون السعوديون، بجانب مراقبين آخرين من جهات خارجية محايدة.

وذكر الشقاوي أن من بين قوائم الناخبين نحو 120 مهندسة يحق لهن الإدلاء بأصواتهن في هذه الانتخابات، لافتاً إلى أن الأرقام الإحصائية لأعداد الأصوات منذ انطلاقتها صباح أول من أمس الأربعاء حتى أمس "جيدة"، وسط توقعات بأن تتجاوز أرقام التصويت أكثر من نصف الناخبين، وسيتم إغلاق التصويت عند الساعة الثامنة من صباح اليوم الجمعة.

من جهة أخرى، كشف رئيس فرع الهيئة السعودية للمهندسين في الأحساء المهندس عبدالرحمن النعيم عن صدور موافقة الجهات الرسمية لإنشاء ناد للمهندسين في الأحساء وهو أول ناد للمهندسين في المملكة، بمساحة أرض 4 آلاف متر مربع بجوار متنزه الملك عبدالله البيئي جنوب الهفوف، وأنه يجري حاليا إعداد الدراسات التصميمية للمشروع، ويتوقع الانتهاء من أعمال المشروع في 24 شهرا، كما حصل فرع المهندسين بالأحساء على أرض أخرى بمساحة إجمالية 150 ألف متر مربع لمشروع استثماري بجوار الطريق الرابط بين الهفوف والعقير "الجديد".

صغيرات "المودل" على ساحة "التواصل الاجتماعي" .. و"حقوق الإنسان" تطالب الجهات المعنية بضبط أولياء أمورهن

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2015م
اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري

يعج معرض الحياة بالكثير من اللوحات والصور المعلقة على جداره، حيث تسكن إحدى هذه الزوايا لوحات يسكنها صغار بطفولة ممزوجة بألوان الماكياج وبعض من حركات الإغراء المقتبسة من الصور العالمية لمشاهير الفن، ونظرة براءة لم تزل تبروز الصورة المُلتقطة لبثها عبر التكنولوجيا بكل أنواعها.

استغلّ بعض محترفي التصوير والهواة ومنتجي البرامج «الأطفال» في جعلهم وسيلة ترويجية لإبراز مواهبهم وإثبات جدارتهم في فن التصوير باعتبارهم قناة تواصل بين المصور وجمهوره، وطريقة تسويقية للوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع.

وفي الوقت ذاته، خاضت بعض الأمهات مشوار نجومية أطفالهن، إذ بدأت الطفلة «راما الخالدي» ذات الأعوام الثلاثة، مشوار نجوميتها بالمصادفة بعد أن كانت والدتها تنشر يومياتها عبر أحد برامج التواصل الاجتماعي، وصادف أن أعجب بها أحد المصورين فطلب من والدتها تصويرها كـ «مودل» وعرض صورها للناس.

وكانت المفاجأة لوالدة راما في انتشار صور ابنتها وتوالي طلبات المصورين عليها وزيادة عدد العروض عليها، مؤكدة خلال حديثها لـ «الحياة»: «لن تستمر راما في هذا المجال، إذ إنني أخطط لسحبها تدريجياً من أجواء العرض والتصوير عند عمر التاسعة».

وعلى رغم الأفكار السلبية والانتقادات التي تواجهها والدة راما، إلا أنها لم تثنِ عزمها على دعم ابنتها، إذ إن كل من حولها يشجعها ولم يعارض فكرة ظهورها أو مشاركتها في المهرجانات الخيرية وبعض المناسبات التوعوية من دون أخذ أي مقابل لذلك.

فيما تحدد شقيقة «لانا الفراج» إحدى الوجوه المعروفة في عالم التصوير والإعلام، العمر الذي ستتوقف فيه «لانا» عن الظهور إعلامياً، وهو عند التاسعة، إذ بدأت قبل ثلاثة أعوام وهي في الخامسة من العمر، وهذا لا يعني انسحابها نهائياً، إذ إنهم يعملون على تأسيس اسمها مستقبلاً، ولكن النشاط سيقتصر على أشياء دون أخرى.

وتقول شقيقة لانا: «أكثر ما يزعجنا هو التعليقات والردود غير اللائقة، ولكننا نحرص على عدم إيصال أي شيء منها حفاظاً على مشاعرها، إذ يدير حساباتها في مواقع التواصل والإنترنت أكثر من 12 شخصاً من الأقارب ومحبيها، ولديها مدير أعمال خاص بها، يعمل على درس العروض والأعمال المقدمة لها ويقررها بعد التشاور مع الأسرة».

وتظهر على الساحة الكثير من «المودل» الصغيرات أمثال سارة المنيع وترف السهلي وودّ الراشد وعهود الحسين وحور، اللاتي عرّفن أنفسهن بأنهن «مودل» على صفحاتهن الخاصة على الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهته، يرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف، أن هذا يعدّ انتهاكاً لحقوق الطفل ومخالفة صريحة، مضيفاً: «طلبنا من الجهات المعنية بالضبط والتحقيق ضبط الآباء والأمهات الذين يقومون بهذا العمل، لأن الطفل غير مؤهل لرفع قضية أو شكوى، وبالتالي على الجهات المعنية أن تكون هي المحامي أو المترافع عن الحق العام للطفل، وعن حقه الخاص».

وقال خلال حديثه لـ «الحياة»: «إن هذا يدخل في أحد أنواع المتاجرة بالبشر، وهو ليس اتجاراً بالمعنى الحقيقي، ولكنه استغلال للأطفال في جوانب عدة، وحتى إذا كان تطوعاً، فلا يحق لهم أن يتطوعوا بأطفالهم وهم غير مكلفين».

البعض طالب جمعية حقوق الإنسان بمعاقبة المصور

انتقادات لنشر فيديو القصاص من ÷برماوية× بمكة

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2014م
http://www.almowaten.net/?p=284520

المواطن- عبير العتيبي
انتقد متابعون قيام البعض بنشر فيديو القصاص من برماوية كانت تقيم بمكة المكرمة بعد أن قتلت طفلة زوجها.
واستنكروا، تداول البعض لفيديوهات ترصد تنفيذ أحكام القصاص، مؤكدين أن مثل تلك المشاهد لا يجب نشرها؛ لأن النفس لا تتحملها، معربين عن استحقاق المنفذ فيها حكم القصاص للقتل تعزيراً لبشاعة الجرم الذي أقدمت عليه البرماوية.
وتساءل مؤيدو حكم القصاص عن أسباب اعتراض البعض على تنفيذ القصاص، رغم أن الجُرم بيِّن والحُكم بيِّن، وطالب متابعو الفيديو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة بمعاقبة مصور الفيديو.
وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت، في بيان رسمي يوم الثلاثاء الماضي، أنه تم تنفيذ حكم القتل تعزيراً في أجنبية برماوية الجنسية تعيش في مكة المكرمة وذلك بعد قتلها طفلة زوجها التي لا تتجاوز السابعة من عمرها.

شرطة مكة تؤكد: تم ضبط مصور مقطع ÷قصاص البرماوية×

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2014م
http://www.almowaten.net/?p=285222

المواطن- ابراهيم آل يحيى- أحمد الرباعي- مكة المكرمة
أكد الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة عاطي بن عطية القرشي، بأنه تم ضبط الشخص المتهم بتصوير مقطع فيديو، يتضمن تنفيذ حكم القصاص بامرأة يوم الاثنين 21/ 3/ ١٤٣٦هـ بالعاصمة المقدسة.
وبين "القرشي": سوف يتم إحالته للجهات المختصة وذلك لاتخاذ الإجراءات النظامية بحقه.

.....

أنباء عن القبض على مصور مقطع "قصاص البرماوية"
ترددت أنباء، عن تمكن شرطة العاصمة المقدسة، من القبض على مصور مقطع "قصاص البرماوية"، التي أدينت بقتل طفلة زوجها.
وكان المقطع قد انتشر سريعا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأثار ضجة كبيرة بين المتابعين، الذين طالبوا بمعاقبة المصور، ومن تساهل في تصوير هذا الحدث، حيث ذكر البعض بأن التصوير ممنوع عند تنفيذ الأحكام، وتسائلوا كيف استطاع هذا الرجل من التصوير دون القبض عليه؟.
يذكر أن هناك جهات حكومية تدخلت في هذا الأمر منها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة، والتي بدورها طالبت بتتبع المسؤولين عن نشر مقطع الفيديو وتقديمهم للقضاء، محمّلة الجهات الأمنية مسؤولية انتشار المقطع.
وكان صدر حكم قضائي بالقتل تعزيراً، ونفّذ الثلاثاء الماضي بمكة المكرمة بحق امرأة برماوية أدينت بقتل ابنة زوجها.

ودعت جمعية حقوق الانسان وبشدة إلى محاسبة المصور وتقديمه للعدالة لمحاسبته بسبب تصوير المقطع وانتشاره بشكل واسع.

عضو "حقوق الإنسان": تداول مقاطع تنفيذ الحدود "جريمة معلوماتية"

تعليقاً على تداول مقطع خاص بتنفيذ القصاص على امرأة بمكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2015م

اضغط هنا

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

رفض الدكتور محمد بن مطر السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما يتم تداوله من مقاطع تنفيذ الحدود والأحكام الشرعية سواء التعزير أو القصاص أو الجلد، مشيرًا الى أن نشر هذه المقاطع فيه مخالفات ومحاذير كثيرة شرعية ونظامية وإنسانية.

وقال السهلي لـ«المدينة» على خلفية تداول مقطع بتنفيذ الحكم الشرعي على امراة بمكة بأن تداول مثل هذه المقاطع حرام شرعًا ولا يجوز لأن فيه تشهيرًا بإنسان صدر عليه حكم شرعي بتنفيذ الحكم بما يناسب الجريمة ولم يكن في ذلك الحكم الشرعي التشهير وهذا إثم ومحرم لأنه أخذ حقه من العقوبة كما أن تداول تنفيذ العقوبة ليس فيه احترام لمشاعر أهله وأقاربه.

وأشار إلى أن هذا الفعل يصنف من الجرائم المعلوماتية ومن يقوم بتصوير تنفيذ الحدود بهدف نشرها، في الواقع ارتكب مخالفة يعاقب عليها النظام والقانون وتطبق عليه الأحكام واللوائح الخاصة بالجرائم المعلوماتية لما فيه مخالفة حقوقية بحق من نفذ بحقه العقوبة، حيث الشريعة الإسلامية تحفظ حقوق الناس حتى ولو كان غير مسلم فكيف بمن هو مسلم، وبيَّن أن من يقع في هذا الفعل يقع في طائلة المعاقبة الشرعية ويمكن رفع دعوى التشهير ضده من ذوي المنتهك حقه.

وقال: الدكتور السهلي إن الأمر الإلهي حث على مشاهدة طائفة من الناس للقصاص وليس كل الناس وتصوير هذه المقاطع ونشرها يدخل أيضًا من باب التشمت، والرسول - صلى الله عليه وسلم - حذر من التشمت بالآخرين بقوله: «(لا تظهرن تشمتك بأخيك فيرحمه الله ويبتليك)» ويخشى على من قام بهذا الفعل بأن تدور عليه الأيام ليقع أو أحد أحبابه في هذا الموقف وحينها سيشعر بالندم حينما قام بنشر مثل هذه المقاطع.

وبيَّن أن هناك من يحاول النيل من المملكة باستغلال مثل هذه المقاطع وتضخيمها من قبل أعداء البلد بهدف الإساءة للمملكة والإسلام وطالب وزارة الداخلية وهي المسؤولة عن هذا الأمر باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة ومنها نشر المخبرين في مواقع تنفيذ الأحكام والحدود ليقوموا برصد من يتجرأ بتصوير الحدث بعد أن يتم تبليغهم وتنبيه الحضور بعدم التصوير وهو فعل ممنوع يعاقب عليه النظام والقانون بالإضافة إلى سن القوانين والأنظمة لمعاقبة المخالفين.

مأساة مواطن: زوجته مهددة بالترحيل.. وأطفاله رهن التشرد

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 ربيع أول 1436هـ - 17 يناير 2015م
http://www.al-madina.com/node/582595

تحرير - عبدالرزاق البجالي - مكة المكرمة

يترقب المواطن عمرو بن محمد كردي (26 عاما) رحيل زوجته التي تحمل الجنسية الإندونيسية عن أرض المملكة، والتي أنجبت له بنتا، إضافة إلى أنها حامل في شهرها السابع، مما يقلقه مصير ابنته والمولود القادم، حيث سيصبحان بلا أم ترعاهما وستتشتت أسرته في طرفة عين، دون مراعاة لظروفه القاسية، ولا رحمة بطفليه اللذين يحتاجان إلى رعاية أمهما التي ستفارقهما مكرهة ومغلوبة على أمرها.

عمرو يروي قصته والألم يعتصره فيقول: قد أكون أخطأت في الارتباط بهذه الزوجة الإندونيسية، رغم أنها من مواليد مكة المكرمة، حيث لم أعمد في بداية الأمر على أخذ موافقة من الجهات المختصة، ولكن ظروفي المادية قادتني إلى ذلك، إذ لا أعمل وليس لي دخل شهريا يغنيني عن الحاجة والسؤال، وأسكن حاليا ومنذ ثمان سنوات في منزل شعبي مكون من غرفتين فقط، يدفع إيجارها أحد فاعلي الخير، فغلاء المهور والمعيشة وحالتي البائسة لم تسمح لي بالارتباط ببنت البلد.

وأضاف: ما أخشاه هو ترحيل زوجتي التي طالما تحملت معي متاعب الحياة وقسوتها، والتي رزقني الله منها بنتا والمولود الثاني في الطريق بإذن الله، لافتا إلى أنه تقدم إلى شرطة العاصمة المقدسة بطلب إصدار إقامة لزوجته إلا أن تلك المعاملة قوبلت بالرفض الشديد على حد تعبيره، مشيرا أنه تم إبلاغه من قبل الشرطة بضرورة ترحيلها، ما سيتسبب في تيتم ابنته، وولادة مولوده الثاني في الخارج، وهو ما يعني أن مصيره سيصبح مجهولا.

وعن بدايات ارتباطه بزوجته المولودة في مكة المكرمة قال عمرو: بعد أن رحل والديها وعاشت في كنف إحدى الأسر المكية إذ أنها لم تكن تعرف بلدها إطلاقا فالظروف المحيطة بي من كل جانب جعلتني أطرق باب الزواج منها على سنة الله ورسوله، وبالفعل تم الزواج قبل نحو ثمان سنوات ليرزقني الله منها ببنت «تغريد»، وحاولت مرارا وتكرارا إصدار إقامة لزوجتي إلا أن تلك المحاولات لم تجدِ نفعا، مما زاد الأمر سوءا، حيث لم يهنأ لي عيش، فتارة أسعى وراء معاملاتي في الجهات الحكومية وتارة أخرى أسعى وراء الشركات للبحث عن عمل وهكذا هو الحال إلى اليوم.

وناشد عمرو كل المسؤولين بحل معاناته وتحسين وضعه حتى يستطيع أن يعيش بكرامة إلى جانب زوجته وأبنائه.

من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني عبدالكريم القاضي: إن هذه الحالة الإنسانية المستدعية للنظر كحل إداري محل النظر فيه بإيجابية هي وزارة الداخلية للحصول على استثناء بعد بسط تفاصيل الواقعة بالظروف المحيطة بالمعنيين وشامل لكامل المعاناة وإحالته من قبل جمعية حقوق الإنسان لتعزيز الموقف بالإنسانية بتوفير الإقامة والتوثيق النظامي لوضعهما العائلي والأوراق الثبوتية المتعلقة بالموضوع المنعدمة حاليا، وذلك بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر بتاريخ 3_11_1434هـ على منح أم الأولاد السعوديين غير السعودية إقامة دائمة في المملكة دون كفيل، وتتحمل الدولة رسوم إقامتها، ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، وتحسب ضمن نسب السعودة، كما تعامل أم الأولاد السعوديين غير السعودية معاملة السعودية من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية.

مستشار النمسا يطالب بلاده بالانسحاب من "مركز حوار الأديان".. والرئيس يدعو لـ "التريث"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني ، القاهرة - ياسر الشاذلي
فيينا - رويترز - طالب المستشار النمسوي فيرنر فايمان حكومة بلاده أمس، بالانسحاب من مركز للحوار بين الأديان ترعاه السعودية بفيينا، في أتون جدال في شأن سجل حقوق الإنسان في المملكة. وقال فايمان، في مقابلة نشرتها أمس صحيفة «دير ستاندارد» إن المركز لا يفي بتاتاً بمهمة الحوار «وهو صامت إزاء القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان ولن نطيق هذا! واضح بالنسبة إليّ من منظور اليوم أننا يجب أن ننسحب». غير أن رئيس النمسا ووزير خارجيتها دَعَوَا إلى «التريث»، فيما شدد خبير مصري في شؤون الإسلام وهو ثروت الخرباوي على أن القوانين السعودية ذات طبيعة خاصة لأنها مستمدة من الشريعة، واعتبر أي انتقاد لها تدخلاً في الشؤون الداخلية يمنعه القانون الدولي.
وكان مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحوار الأديان والثقافات افتتح في فيينا عام 2012، وتحملت السعودية نفقات القصر «الباروكي» الذي يوجد فيه مقر المركز، وبموجب الاتفاق الخاص بإنشائه، فإنها تتحمل موازنته خلال الأعوام الثلاثة الأولى. وكانت وزيرة العدل النمسوية السابقة كلوديا باندیون أورتنر، التي تتولى منصب نائب رئيس المركز أبلغت وكالة «إي بي إي» للأنباء بأنها ستستقيل قريباً من منصبها، وذلك إثر توجيه انتقادات إلى تصريحات أدلت بها عام 2014، وقال منتقدوها إنّها قللت من شأن سجل حقوق الإنسان في السعودية.
ودعا وزير خارجية النمسا سباستيان كيرز (من حزب الشعب المحافظ) إلى ضبط النفس ريثما يقوم بإعداد تقرير سيعلنه منتصف العام الحالي، عمّا إذا كان مركز حوار الأديان ملتزماً بالقيام بمهمته. كما حذر الرئيس النمسوي هاينز فيشر وكاردينال الكاثوليك كريستوف شوينبورن من مغبة الإقدام على إجراء متعجِّل. وعلى رغم التمويل السعودي، فإن المركز ليس كياناً سعودياً، إذ تم إنشاؤه بموجب معاهدة دولية وقعتها النمسا وإسبانيا والسعودية. ويعتبر الفاتيكان مراقباً مؤسساً يحظى بتمثيل في مجلس إدارة المركز، الذي تنص المعاهدة على أن يضم مجلسه ثلاثة مسيحيين وثلاثة مسلمين ويهودياً وهندوسياً وبوذياً. ولم يتوافر أي مسؤول في المركز للتعليق على تدخل المستشار النمسوي. أوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» أن هناك تراجعاً ملحوظاً من بعض الدول الأوروبية والزعامات عن مشروع دعم الحوار والتسامح بين الأديان السماوية، ومثل هذه الدعوات التي أطلقها المستشار النمسوي تفتقد الصدقية، وربما تكون لها دوافع أخرى غير تلك الدوافع التي يدّعون أنها تتعلق بالحقوق الإنسانية.
وأضاف القحطاني أن ثقافة الحوار يفترض أن تسود إذا كنا نريد أن نعمّقه وننشر التسامح بين الشعوب والثقافات. واعتبر مركز الملك عبدالله للحوار بين الأديان نواة مشعة بين الثقافات والأديان، ومن المفترض أن يتم دعمه وليس من المعقول أن نسمع مثل تلك الدعوات التي يطلقها بعض رؤساء الأحزاب سواء في النمسا أم على المستوى الأوروبي.
وأشار رئيس حقوق الإنسان في السعودية إلى أن هناك تجاوزاً خلال الفترة الماضية، وتعدياً صريحاً على الأديان والرموز الدينية، من بعض وسائل الإعلام بذريعة ما يدّعون بأنه حرية الرأي، مضيفاً أن مثل هذه الأمور لا يمكن تبريرها. بدورها، حاولت «الحياة» مراراً الاتصال بالأمين العام لمركز الملك عبدالله لحوار الأديان فيصل بن معمر، للحصول على تعليقه، غير أنه لم يرد على الاتصالات المتكررة.
وفي القاهرة، وصف الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية المصري ثروت الخرباوي دعوة فايمان بـ«المتعجلة». وقال في اتصال أجرته معه «الحياة» أمس: «إن هذه الدعوة طائفية بامتياز وتؤثر في الجهود التي تقودها السعودية باعتبارها دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط، لإرساء قيم السلام بين الأديان والحضارات المختلفة». وأضاف: «كان أولى بالمستشار النمساوي الاحتجاج على القوانين الأوروبية التي تجرم معاداة السامية وتعتبرها خارج نطاق حرية التعبير، بدلاً من مهاجمة مركز له جهوده على الساحة الدولية»، مشيراً إلى أن «ما يمر به العالم الآن من اضطرابات وصراعات،

وما تشهده كثير من عواصم أوروبا والعواصم العربية والإسلامية من هجمات إرهابية تستوجب عدم التعجل في إطلاق مثل هذه الدعوات». وشدد الخرباوي على أن «القوانين في السعودية لها طبيعة خاصة، إذ إنها تستمد من أحكام الشريعة، والقانون الدولي يجرم التدخل في شؤون الآخرين».

النحياني والسهلي: تصوير "الحدث" جريمة وجهل الفاعل لا يحميه من العقوبة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150118/Con20150118748019.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

أكد إبراهيم بن منيع النحياني مساعد المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، أن ما نشر وينتشر في الساحة عن بعض المقاطع المصورة لا يدرك فيه بعض الناس خطورة هذا الأمر على الفرد والمجتمع مما يجعلهم عرضة لتطبيق الأنظمة بحقهم، مشيرا إلى أنه لا يحمي الفاعل جهله بما تنص عليه الأنظمة لا سيما نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

وشدد النحياني على الجميع بالتوقف عن تداول أو تصوير ما يجعلهم عرضه للعقوبة، ملمحا إلى أن الدولة حمت حياة الناس الخاصة بسياج من الأنظمة التي تكفل لهم خصوصيتهم وعدم تعرضها للمساس سواء من السلطة أو من الأفراد، كما أن النظام الأساسي للحكم نص على أن للمساكن حرمة لا يجوز دخولها إلا في حدود النظام وقد بين ذلك نظام الإجراءات وفصل فيه، مشيرا إلى أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية قد حدد عقوبات تحمي الناس وخصوصيتهم من أن تجعل عرضة للمساس بها من وسائل التقنية.

من جهته، أكد الدكتور محمد بن مطر السهلي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة، رئيس قسم الدراسات والبحوث بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، أن رجل الأمن الذي قام بتصوير الحكم الشرعي للقصاص من المرأة البرماوية في مكة المكرمة مؤخرا خان الأمانة؛ لأنه مؤتمن على أمن هذه البلاد، مشيرا إلى أن سرعة التعرف عليه يدل على أن الجهات الأمنية في بلادنا قادرة على تتبع كل من تسول له نفسه أن يخالف أحكام الشريعة أو النظام.

وقال الدكتور السهلي لـ «عكاظ»: «إن المقطع المصور قد يتخذه المناوئون للشريعة الإسلامية ولبلادنا مدخلا إلى الشر، وهذا المقطع يعد جريمة، وفاعله يستحق العقاب؛ لأنه قام بذلك مع سبق الإصرار والترصد، ويتعين على وزارة الداخلية أن تصدر عقوبات صارمة توضح تجريم من يقوم بتصوير تنفيذ الأحكام الشرعية»، مشيرا إلى أن هذا التصوير يندرج تحت مسمى الجرائم المعلوماتية التي لا تحتاج إلى تأويل.

هيئة حقوق الإنسان

الصحة لمبتعثي الصيدلة: توظيفكم مرتبط بالتصنيف

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 ربيع أول 1436هـ - 17 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=212026&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

فيما تنظر المحكمة الإدارية في جدة دعوى قضائية حركها 84 صيدليا مبتعثا، ضد إدارة الرعاية الصيدلية في وزارة الصحة، وذلك بعد أن فوجئوا عقب عودتهم برفض تصنيفهم وظيفيا، أوضح متحدث الصحة الدكتور خالد مرغلاني لـ"الوطن"، أن "الابتعاث متاح في التخصصات الصيدلانية كافة حسب الاحتياجات الفعلية، وأن مسألة التوظيف تتم بناء على تصنيف هيئة التخصصات الصحية".

وبموازاة ذلك، تقدم المبتعثون بشكويين منفصلتين، لكل من هيئة حقوق الإنسان، ووكيل وزارة الصحة للشؤون العلاجية، تظلموا خلالهما من ضياع فرصة الابتعاث عليهم، وإهدار خمس سنوات من عمرهم دون فائدة.

ويقول المتحدث باسم المبتعثين العائدين إن وزارة التعليم العالي عادلت شهاداتهم، ولكن التخصصات الصحية رفضت تصنيفهم.

فيما رفع 84 صيدليا ابتعثتهم وزارة الصحة دعوى أمام المحكمة الإدارية بجدة ضد إدارة الرعاية الصيدلية بالوزارة، بعد أن أصدر مديرها تعميما يقضي بتحديد تخصص الابتعاث لفئة الصيدلة السريرية دون الفئات الأخرى. تبرأت الوزارة من الأمر، وألقت بالمسؤولية على هيئة التخصصات الصحية.

ورفع الصيادلة بعد عودتهم إلى المملكة إضافة إلى القضية أيضا شكوى إلى هيئة حقوق الإنسان، وثالثة لوكيل الوزارة للشؤون العلاجية الدكتور طريف الأعمى، تظلموا فيها من ضياع فرصة الابتعاث عليهم، وعودتهم إلى المملكة خاسرين.

يقول المتحدث باسم المبتعثين العائدين - فضل عدم ذكر اسمه - لـ"الوطن": "نحن 84 صيدليا ابتعثتنا وزارة الصحة لدراسة الصيدلة في الخارج، وقضينا من أربع إلى خمس سنوات في البعثة، ثم عدنا بعد حصولنا على شهاداتنا بنجاح، وتمت معادلة شهاداتنا بوزارة التعليم العالي، ولكننا فوجئنا برفض هيئة التخصصات الصحية تصنيفنا وظيفيا".

وأضاف أن "الصيادلة عادوا إلى المملكة وهم يحملون شهادات بكالوريوس، وماجستير، ودكتوراه في علم العقاقير والصيدلة، والأدوية الإكلينيكية، وكانت لديهم آمال كبيرة، ويتطلعون إلى الحصول على حصاد ذلك، وخدمة وطنهم، ولكن ذلك لم يحدث".

وأوضح أن "مدير الصيادلة بالوزارة الصيدلي يوسف العومي اتفق مع مساعد أمين هيئة التخصصات الصحية لشؤون التصنيف الصيدلي ياسر طاشكندي على عدم اعتماد شهاداتنا في التصنيف الوظيفي، واقتصار الاعتماد على الصيدلة السريرية، وهو ما أضر بنا، لأن تصنيف الهيئة من متطلبات الحصول على عمل، فأشعرنا ذلك بالإحباط والقهر والظلم".

وتابع المتحدث باسم المبتعثين العائدين قائلا: إن "الصيادلة ابتعثوا في تخصصاتهم بموافقات رسمية من وزارة الصحة، ومن مدير الصيادلة السابق بالوزارة الصيدلي بتال البتال، ووزارتي التعليم العالي، والخدمة المدنية"، مشيرا إلى أنهم لم يعانوا من مشكلات سابقة في التصنيف إلا في الفترة الأخيرة.

من جهته، قال مدير العلاقات والإعلام والتوعية الصحية بوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني لـ"الوطن": إن "الابتعاث متاح في كل التخصصات الصيدلانية حسب الاحتياجات الفعلية، والجهة المخولة بمعادلة الشهادات والدرجات العلمية للممارسين الصحيين بما في ذلك المبتعثون هي الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وبناء على تصنيف الهيئة يتم توظيف، أو تعديل مسمى الوظيفة للمبتعث، أو الممارس الصحي".

وأكد أن الوزارة تحرص على تطبيق أرقى الأنظمة العالمية في جميع التخصصات الصحية وفقا لما تنص عليه الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، والمجالس العلمية الصيدلية.

في تقرير قدمته الوزارة لهيئة حقوق الإنسان وحصلت "الرياض" على نسخة منه

"الشؤون الاجتماعية": الجهات الأمنية تتجاهل تقارير الحماية الاجتماعية.. ولا تحترم دورنا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014096

الرياض- أسمهان الغامدي

اعترفت وزارة الشؤون الاجتماعية بوجود أكثر من ثمان معوقات تواجههم في تطبيق نظام الحماية من الايذاء، فهي تواجه تجاهلاً أمنياً في بعض الحالات وعدم احترام لدور الحماية الاجتماعية، تأخر إجراءات التحقيق وعدم الأخذ بتقارير الحماية النفسية والاجتماعية، عدم استقبال حالات المدمنين والمرضى النفسيين للحالات الطارئة بسهولة مما يشكل خطراً على الأسرة، تأخر البت في القضايا الأسرية لحماية المتضررين، إلى جانب تأخر الإبلاغ عن الحالات المدرسية والطبية المعنفة والمطالبة من الحماية بالتدخل العاجل في المراحل الأخيرة للحالة، هذا، ومازالت آليات المدارس في التبليغ والمتابعة تحتاج لمهارة أكثر مما يساهم في حماية الحالات المعنفة، كما أن هناك معوقات في عدم تفعيل أدوار كل الجهات المعنية بحقوق المرأة وأكثرها لا تقوم بدورها كما يجب، الاعتماد على وحدات الحماية الاجتماعية في المتابعة والدراسة والعلاج بدون دعم ومساندة.

ثمانية معوقات تواجه «الشؤون الاجتماعية» لتطبيق النظام من الإيذاء

كشفت ذلك ل"الرياض" مدير دار الحماية والضيافة الاجتماعية بالرياض الدكتورة موضي الزهراني من خلال تقرير رفعت به الوزارة لهيئة حقوق الانسان – حصلت "الرياض" على نسخة منه-، وقالت: إن الوزارة لا تلجأ إلى إيواء الحالة المعنفة إلا بعد استنفاد ثلاث خطوات سابقة وهي الاصلاح وفيه يتم التركيز على حل المشكلة وديا بين الاطراف، ومن ثم التأهيل الاجتماعي وفيه يتم التركيز على الجلسات العلاجية والارشادية للحالات المتعرضة للايذاء، ويليها التأهيل النفسي وفيه يتم التركيز على الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة، وأخيراً الايواء وهو آخر الحلول بعد ما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي.

وأكدت د.الزهراني على أن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدمت بسبع توصيات لتنفيذ نظام الحماية من الإيذاء، منها أهمية الالتزام بمواد الحماية من الايذاء وذلك لما للنظام من دور قوي في توضيح آليات التعامل مع هذه الحالات، وأهمية توثيق التعاون ما بين الجهات التربوية والطبية والاجتماعية والأمنية حتى تتضافر الجهود في التصدي للعنف الأسري، وضرورة تفعيل الخدمة الإجتماعية المدرسية والطبية لما تحمله من أمانة عظيمة بحق الحالات الطارئة المعنفة، إلى جانب تفعيل دور الجهات المعنية والمذكورة في النظام خاصة الأمن والمستشفيات وذلك لتقديم خدمة أفضل للحالات في وقت مناسب، وأهمية المطالبة باللوائح التي تحمي العاملين من حالات العنف مع أطباء وأخصائيين ومعلمين ومرشدين وأي مواطن يرى أن هناك من يتعرض للأذى، مع أهمية توعية المجتمع بأن ديننا ينادي بمؤازرة الضعيف ولابد ألا نقف صامتين أمام تكثيف التوعية بالحقوق الشرعية والمطالبة بها

د.موضي الزهراني: الوزارة لا تؤوي الحالة المعنفة إلا بعد استنفاد ثلاث خطوات

واعتقدت د.الزهراني إلى أن الواقع الحالي لقضايا العنف يتطلب من كافة الجهات المسؤولة التحرك بصفة سريعة وجدية لمواجهته والآثار المترتبة عليه، خاصة وأنه لاتوجد دراسة وطنية دقيقة حول حجم المشكلة ومسبباتها، كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية بادرت بخطوات مسبوقة في قضايا العنف منذ أكثر من 15 عاماً، حيث أنشئت (وحدة الإرشاد الاجتماعي) عام 1421ه لتقديم الاستشارات النفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة، كما أنشئت (الإدارة العامة للحماية

الاجتماعية) وذلك عام 1425ه بقرار وزاري، وذلك لرعاية فئة الأطفال من 18 عاماً فما دون، والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الايذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي، والحالات الأخرى المستضعفة.
وزادت د.الزهراني إلى أن إدارة الحماية الاجتماعية تعمل على ضمان توفير الحماية من الايذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الايواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة، واتخاذ الاجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الايذاء والآثار المترتبة عليه، إضافة إلى معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات الإيذاء، مع ايجاد آليات عملية وتطبيقيه للتعامل مع الايذاء
وأوضحت أن الوزارة رفعت لوزير الداخلية بطلب الموافقة على تشكيل لجان للحماية الاجتماعية بالمناطق الرئيسية الثلاث عشرة وتم إضافة أربع مناطق أخرى لتصبح لجان الحماية في 17 منطقة، كما يوجد ثماني جهات مشاركة في برامج الحماية من الايذاء وقد كفلت مندوبيها للعمل فيها وهي: هيئة التحقيق والادعاء العام، وزارة العدل، وزارة التربية والتعليم، مستشفى الأمل والصحة النفسية، وزارة الصحة، إدراة مكافحة المخدرات، شرطة المنطقة، وإمارة المنطقة كما تم تشكيل لجان من جهات متعددة (الداخلية ممثلة في الأمن العام وهيئة التحقيق والادعاء العام، العدل، الشؤون الاسلامية، التعليم العالي، الثقافة والاعلام، الصحة، التربية والتعليم، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزارة الشؤون الاجتماعية) لتحديد دور كل جهة من تلك الجهات في مواجهة العنف الأسري، وهذه اللجنة قد انهت اعمالها وتم رفع نتائجها لمقام وزارة الداخلية لتعميمه على الجهات ذات العلاقة
تسع جهات حكومية تعمل على تحديد دورها في مواجهة العنف الأسري
وأشارت د. الزهراني إلى أن للوزارة جهوداً في هذا الشأن وقد عززتها قرارات وزارية من مجلس الوزراء، فقد أنشأت مركز تلقي بلاغات الايذاء والعنف على الرقم 1919 ويعمل على مدار الساعة وتم تأنيث المركز حيث إن أغلب البلاغات نسائية، كما قامت الوزارة بتقديم دعم مالي بمبلغ 10 ملايين و 400 ألف ريال ل 14 جمعية لافتتاح اقسام للحماية الاجتماعية وجار العمل على إعداد مواصفات لتلك الدور، كما أنه يتم الاعداد لإطلاق حملة توعوية وقائية على مستوى المملكة للحد من هذه المشكلة بمشاركة الجهات ذات العلاقة، وتعكف الوزارة على اعداد برنامج علمي وعملي لتأهيل موظفيها وموظفاتها، ومن ضمن المشروع فقد تم توقيع اتفاقية مع برنامج الأمان الأسري لتدريب موظفي وموظفات الوزارة، وقد تم دعوة الجهات المعنية بالحماية لعقد اجتماعات تشاورية للتنسيق حيال أعمال الحماية الاجتماعية، إلى جانب التعاقد مع مدينة الملك عبدالعزيز لعمل استراتيجية وطنية للتصدي للعنف الاسري، وعمل دراسة عن البرامج التوعوية بالوسائل المختلفة للحماية الاجتماعية بجميع مناطق المملكة، والعمل على اعداد لائحة نظام الحماية من الايذاء بالمشاركة مع الجهات المعنية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"أمانة جدة" تشكو من كثرة الاعتداءات على منسوبيها أثناء تأديتهم للعمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 26 ربيع أول 1436هـ - 17 يناير 2015م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
شكت أمانة محافظة جدة، من كثرة الاعتداءات التي يتعرض لها منسوبوها من قِبل المواطنين أثناء العمل الرسمي وفي مقار الأمانة، إذ شرعت في تقديم شكوى لمحافظة جدة (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها) عن التعدي على أحد مسؤولي الأمانة في مكتبه من أحد المواطنين، مطالبة بتطبيق الأنظمة بحقه لمنع تكرار مثل تلك الممارسات من الآخرين، والتي تؤثر سلباً على أداء وسمعة منسوبي الأمانة وتعرقلهم عن القيام بالمهمات المطلوبة منهم.
وتضمنت شكوى الأمانة شروع أحد المواطنين بالتعدي على نائب مدير الطرق بالأمانة بألفاظ نابية وصوت مرتفع وتشكيك في الذمة، ما أدى إلى إثارة الفوضى والبلبلة في الإدارة وتعطيل العمل وإزعاج الموظفين والمراجعين بها.
وأكدت الأمانة في شكواها، أن ذلك يقع ضمن المخالفة الصريحة للتعليمات الخاصة باستخدام أي فعل من أفعال القوة (القوة، أو العنف، أو التهديد) ضد الموظف العام بسبب أداء مهام وظيفته، وتراعى لهذه الجريمة المطالبة بالعقوبة من المدعي العام أو إصدار العقوبة من المحكمة، وتختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق فيها وتقديم المتهمين للمحكمة الجزائية للحكم فيها وفق نصوص نظام الإجراءات الجزائية.
وأشارت إلى التعليمات في حال انطواء هذه الأفعال (القوة، أو العنف، أو التهديد) على قصد جنائي للحصول من الموظف العام على قضاء أمر غير مشروع أو حمله على اجتناب أداء عمل من الأعمال المكلف بها، فإنه يتم فرز أوراق مستقلة لهذا الأمر وتُحال إلى هيئة الرقابة والتحقيق لاتخاذ اللازم وفق النظام السابق من نظام الرشوة.

العيسى يوجه بتشكيل "لجنة تنفيذية" لقضايا "العنف الأسري" في المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
وجّه رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بتشكيل لجنة تنفيذية لمعالجة قضايا العنف الأسري، وعمل إجراءات مُثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة.
وأوضحت مصادر قضائية مطلعة لـ«الحياة» أن اللجنة التنفيذية الجديدة ستواصل سبر واقع عمل المحاكم على ملف قضايا العنف الأسري والحضانة والولاية لفترات طويلة بغرض تطويره، ومحاولة الإحاطة بالمستجدات والمتغيرات والظروف المحيطة - مرتبطة مباشرة بوزير العدل.

وأشارت المصادر إلى أن اللجنة مكلفة باستكمال الدراسة الموسعة المستقلة لملف العنف الأسري مع درس مسبباته المفضية لنشوء الخصومات القضائية، ورسم آلية العلاقة بين المحاكم والجهات الحكومية ذات العلاقة، وتفعيل التوصيات على أرض الواقع القضائي بعد الاستعانة ببيوت الخبرة الداخلية والخارجية ومشاركة الجهات ذات العلاقة الحكومية وغير الحكومية، مع وضع استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا.

ويأتي ذلك بناء على توصيات اللجنة الرئيسة التي درست ملف قضايا العنف الأسري في المحاكم وأنجزت مهماتها برئاسة عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ سعود المعجب وفق تقرير رُفع إلى المجلس متضمناً عدداً من التوصيات، من بينها تشكيل اللجنة التنفيذية بإشرافه ويترأسها قاضي الاستئناف الشيخ سعد الحقباني، وعضوية القاضي الدكتور أحمد العميره، والشيخ عبدالرحمن النوح، والمستشار بمكتب وزير العدل الدكتور ناصر العود.

وبالعودة إلى المصادر التي أفادت بأنه سيضاف إلى اللجنة التنفيذية الإشراف على عموم الإجراءات التنظيمية والتطويرية بخصوص محاكم الأحوال الشخصية، وما قد يطلبه الحال من إكمال مشاريع أنظمة أو تعاميم وإقرار الدورات التدريبية للقضاة، مع إتاحة المجال لها بعقد ورش العمل والاجتماعات اللازمة والاستعانة بالخبراء والمستشارين والاستطلاع.

وبيّنت أنه سيتم تنفيذ توصيات دراسة اللجنة الرئيسة والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص وكل ما يتعلق بملف العنف الأسري والحضانة، مشيرة إلى أن من ضمن مهمات لجنة التنفيذ وفقاً لتوجيه رئيس مجلس القضاء، التنسيق مع لجنة أخرى مقترح تشكيلها في التوصيات كلجنة وطنية مشتركة مكونة من الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالحد من الإيذاء ومعالجة آثاره يدخل في عضويتها مسؤولون ممثلون من وزارات العدل، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، التربية والتعليم، الصحة، التعليم العالي، الثقافة والإعلام والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بمشاركة بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية.

الحياة AL HAYAT

التميمي: 18 يتيماً فقط في عامين... و87 أسرة في قائمة الانتظار

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام - رحمة ذياب

أكدت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة بنت محمد التميمي أن التقدم بطلب الاحتضان متاح للجميع من متزوجات وعازبات وأرامل ومطلقات، مشيرة إلى أن الأولوية عند المفاضلة في حال توافر طفل يتيم - في ظل قلة عدد الأطفال- تكون للأسر المكونة من زوج وزوجة ممن لديهم مشكلات صحية أدت إلى عدم الإنجاب، مع توافر بقية الشروط واجتيازهم للمقابلة الشخصية والبحث الاجتماعي بنجاح، مشيرة إلى أن عدد الأطفال الأيتام خلال العامين الماضيين بلغ 18 طفلاً فقط، فيما يبلغ عدد المطالبين بالحضانة في قائمة الانتظار 87 أسرة.

وأشارت التميمي إلى أن قائمة الانتظار لدى قسم رعاية الأيتام بالمكتب تتضمن 87 أسرة مكونة من زوجين لديهم موانع للإنجاب ومستوفية لجميع شروط الحضانة، إضافة إلى 50 أسرة لديها أولاد وترغب في الحضانة لكسب الأجر والثواب، فيما ترغب 15 أسرة حاضنة في احتضان طفل آخر، منوهة إلى أن 25 عازبة ومطلقة تقدمن لقسم رعاية الأيتام بالمكتب وأعلنّ رغبتهن في احتضان يتيم.

وأضافت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية أن تعميم وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف الصادر في 28-4-14434هـ ينص على عدم قبول طلبات كفالة الأبناء الأيتام لأسرة غير سعودية، أو للمرأة التي ليس لديها زوج (عائل)، على أن يتم استكمال طلبات مسوغات إجراءات الكفالة من مكاتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المناطق، ورفعها للوكيل لأخذ الموافقة على الإسناد والصرف كونه صاحب الصلاحية، وذلك استناداً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (612) في 13-5-1395هـ على أن من

شروط الحضانة أن تكون الأسرة سعودية الجنسية، وأن تكون مكونة من زوجين على ألا يتجاوز سن الزوجة الـ50 عاماً، ويجوز للضرورة رعايته من امرأة فقط.
وعن قلة عدد الأيتام خلال السنوات الأخيرة قالت التميمي بأنه خلال 1433هـ بلغ عدد الأطفال المحتضنين 40 طفلاً، فيما لم يتجاوز خلال العامين 1434 و1435هـ 18 طفلاً فقط، وهو ما يجعل الأولوية للأسر المكونة من أم وأب والمتقدمة بطلب الحضانة مع تعذر الإنجاب لظروف صحية، التي وصل عددها في قائمة الانتظار في الشرقية وحدها إلى 87 أسرة، مؤكدة أن وحدة المتابعة الاجتماعية بقسم رعاية الأيتام تهتم بمتابعة الطفل المحتضن لدى الأسرة من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والتعليمية، وتعد تقارير دورية ترفع للوزارة، مع تشكيل لجان في حال وجود مشكلة لوضع الخطط اللازمة لعلاجها والوصول إلى الحلول المناسبة لها.
يذكر أن أهم شروط الاحتضان، هي: أن تكون الأسرة سعودية الجنسية أو أحد الزوجين، وأن تكون الأسرة الطالبة للحضانة مستقرة وموجود جميع أفرادها من زوج وزوجة، وألا يتجاوز سن الزوجة 50 عاماً، وأن يراعى عدم وجود فرق واضح بين لون بشرة الطفل وأفراد الأسرة الحاضنة، إضافة إلى ألا يكون لدى الأسرة ثلاثة أطفال دون سن السادسة، وتوافر الرضاعة لدى الأسرة المتقدمة من جهة الأم أو الأب، مع أهمية أن يثبت البحث الاجتماعي صلاحية الأسرة لرعاية الطفل اليتيم اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً.

نظام قضائي جديد خاص بـ "الأحداث" في السعودية ... قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، عن توجه لإصدار نظام قضائي خاص بـ «الأحداث» في السعودية خلال الفترة المقبلة بعد استكمال جميع الجوانب الخاصة بالنظام سواء من جانب الجهات العدلية، أم الجهات الأخرى.
وأشارت المصادر إلى أن الهدف من النظام القضائي الجديد هو ضبط «الأحداث»، ووضع نظام قضائي لحمايتهم، ويحدد الجزاءات، والعقوبات والتوقيفات، وغيرها من الأمور الخاصة بالأحداث في جميع المناطق.
ولفتت إلى أن النظام القضائي سيتضمن نظماً ولوائح قضائية تهدف إلى المصلحة العملية والتربوية ومسايرة الواقع والمستجدات الحديثة لمعالجة وضع «الأحداث» سواء من الناحية الاجتماعية، أم النفسية أثناء توقيفهم ومحاكمتهم شرعاً.
وسيكون النظام القضائي الجديد لـ «الأحداث» خطوة مهمة في إطار الاهتمام الكبير على الأصعدة كافة بتطوير وتحديث الأنظمة والبنية التحتية، إذ ينتظر خلال الفترة المقبلة تدشين مبنى لدار الملاحظة الاجتماعية في محافظة جدة بكلفة تصل إلى 50 مليون ريال، إذ سيضم جميع المرافق الخاصة بدار الأحداث ومجهز بأحدث التجهيزات، إضافة إلى «مهاجع» للأحداث، وملاعب رياضية متنوعة، إضافة إلى مطعم ومسجد ومكاتب إدارية وقضائية وأمنية، ومسرح وأماكن للزيارات، ووحدة مراقبة تليفزيونية وفصول دراسية بمختلف المراحل، إضافة إلى مواقف للسيارات وغيرها من الخدمات الأخرى.
تحوي دار الملاحظة برامج وأنشطة مثل التدريب على مهن النجارة والحدادة والحاسب الآلي والتصميم والمشاركة في الأنشطة المسرحية والبرامج الرياضية والتي أسهمت بشكل كبير في القضاء على كثير من المشكلات داخل الدار.
وتعد دور الملاحظة الاجتماعية بيتاً اجتماعياً لملاحظة الأحداث الجانحين وتفهم مشكلاتهم، ودرس سوء توافقهم، وتشخيص عللهم السلوكية والانحرافية، لتقديم العون والمساندة والرعاية لهم لتمهيد طريق إعادة تقويمهم وإصلاحهم وتمكينهم من التخلص من عيوبهم وانحرافاتهم وإعادتهم إلى المجتمع وقد عاد إليهم توافقهم النفسي والاجتماعي ليسهموا في بناء صروح تنمية ونهضة وتقدم وطنهم نافعين لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم.
وكانت رعاية الأحداث الجانحين، أو المعرضين لذلك من أولويات الرعاية في المملكة، وبدأت الرعاية المؤسسية الخاصة بهم عام 1374هـ ،إذ أنشئت بمدينة الرياض أول مؤسسة لرعاية وإصلاح الأحداث الجانحين والمعرضين لذلك منهم كخط

دفاع اجتماعي أولي ضد انحراف الصغار والأحداث، وفي عام 1378هـ ألحقت الدور بالرئاسة العامة لدور الأيتام، وبإنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 1380هـ أسندت مسؤولية هذه الدور لقسم الشؤون الاجتماعية بالوزارة.
يذكر أن دار الملاحظة تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتوجيه الخلقي والديني وكذا الرعاية الصحية والتربوية السليمة للأحداث الجانحين الذين يحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة أو الذين يقرر القاضي إبقاءهم في الدار ممن لا تقل أعمارهم عن 12عاماً ولا تتجاوز 18 عاماً ممن يتم القبض عليهم من السلطات الأمنية لارتكابهم أية مخالفات تستوجب تأديبهم وإعادة الحقوق لأصحابها، وتتحدد مدة الحجز في تلك الدور بقرار من قاضي الأحداث يحدد المدة الزمنية لمكوث الحدث بدار الملاحظة وفق ما تتطلبه الخطة العلاجية.

وجه بدراسة حالتهن وتأمين وحدات سكنية لهن

أمير جازان يتفاعل مع وضع ثلاث يتيمات

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1013512

جازان - عادل زائري
أبدى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان اهتمامه وتفاعله الإنساني مع وضع ثلاث فتيات يتيمات تم تزويجهن مؤخراً لشباب أيتام لهم نفس المعاناة من قلة الدخل وضيق ذات اليد بعد أن ظهرت حاجة هذه الأسر الناشئة لتوفير مساكن لمساعدتها على بدء حياة زوجية سعيدة.
ووفقاً للمتحدث الرسمي للإمارة الوكيل المساعد للتطوير والتقنية الأستاذ علي بن موسى زعله فقد اطلع سمو أمير المنطقة على التقرير المرفوع بهذا الخصوص من رئيسة جمعية الملك فهد الخيرية النسائية وأصدر توجيهاته العاجلة للمختصين بجمعية الأمير محمد بن ناصر للإسكان الخيري بسرعة دراسة هذه الحالات وبحث إمكانية تأمين وحدات سكنية مناسبة تقديراً لظروفهم الاجتماعية.

يصوت على إجراء دراسة محايدة لأداء الوزارة للتطوير وبناء القدرات

الشورى يتجه لإقرار منح موظفي وموظفات الحماية الاجتماعية بدلاً نقدياً 50٪ من الراتب الأساس

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1013527

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
تمسكت لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى بمطالبتها بمنح موظفي وموظفات دور ووحدات الحماية الاجتماعية بدلا نقديا بمقدار 50% من الراتب الأساس وإسناد إجراء دراسة شاملة لأداء وزارة الشؤون الاجتماعية بشكل كامل إلى جهة محايدة من بيوت الخبرة لتقديم مقترحاتها لتطوير الأداء وبناء القدرات للعاملين في الوزارة، ولم يبقى سوى التصويت يوم

الثلاثاء المقبل على هذه التوصيات التي جاءت على التقرير السنوي الأخير للوزارة إضافة إلى توصيات أخرى للجنة ليقرها المجلس.
وعلمت "الرياض" تبني لجنة الأسرة لثلاث توصيات جديدة على تقرير الشؤون الاجتماعية طالبت فيها بتأسيس جهة تنفيذية متخصصة تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري والتدخل لمنع الضرر آخذاً في الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية لهذه الحالات، وهي توصية للدكتور حنان الأحمدي، وستخضع التوصيات الإضافية للمناقشة قبل إقرارها.
توصيتان لحنان الأحمدي لتأسيس لجنة عليا للحماية الاجتماعية وجهاز يباشر العنف الأسري
وفاء طيبة تطالب ببرامج للتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة من الولادة وحتى 4 سنوات
ودعت اللجنة الوزارة إلى تقديم برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة من الولادة وحتى 4 سنوات، وهي توصية للدكتورة وفاء طيبة، كما أوصت اللجنة بتأسيس لجنة عليا للحماية الاجتماعية تعمل على وضع الاستراتيجيات التكاملية بين مختلف القطاعات ذات العلاقة وتنسيق جهودها وتقييم أدائها، وهي توصية تبنتها "الأسرة والشباب" بناء على توصية الدكتور حنان الأحمدي.
وكانت "الرياض" قد انفردت بنشر تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 34-1435 وتوصيات لجنة الشورى المتخصصة بدراسته التي شددت على ببذل جهود أكبر لتعزيز دور الوزارة في مجال الحماية الاجتماعية واستكمال افتتاح دور للحماية في مناطق المملكة ووضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة منها ورفع مستوى الأداء لموظفي وموظفات دور ووحدات الحماية وتدريبهم على التعامل وسرعة استكمال الاستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري وتنفيذ برامج التوعية اللازمة التي كلفت بها الوزارة بقرار مجلس الوزراء الصادر بداية ذي الحجة عام 1424، إضافة إلى مطالبة المجلس للوزارة بتطوير آليات إشرافها على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والجهات الأهلية، وتصميم وتنفيذ برنامج وطني لبناء القدرات في الجمعيات الخيرية.

تصوير حوادث دامية ونشرها على "الواتس آب" تظهر "سخرية العنف" التي في داخلنا

مقاطع "تعذيب الحيوانات".. وحشية عديم الضمير!

المصدر: جريدة الرياض السبت 26 ربيع أول 1436هـ - 17 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1013812

تبوك، تحقيق - نواف العتيبي
أصبحت ظاهرة تعذيب الحيوانات وتوثيقها ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتكرَّر في الآونة الأخيرة بشكل ملفت للنظر، بل إنَّ بعض الشباب أخذوا يتسابقون على تعذيب العديد من الحيوانات، سواءً المفترسة منها أو الأليفة، وكأنَّهم بذلك في سباق للتفاخر والحصول على الشهرة بمثل هذه التصرفات الدخيلة على مجتمعنا، فمن قتل حصان إلى حرق ثعلب، ثمَّ صيد جائر لمجموعة من الضبان، وآخر هذه المواقف هو دهس كلب صغير تحت عجلات سيارة أحد معدومي الضمير.
قتل حصان إلى حر ثعلب وصيد جائر لمجموعة من الضبان ودهس كلب صغير.. لا تليق
أسباب غير مقنعة
قال "سالم الشهري": "من المؤسف ما نشاهده من مقاطع تُرسل عبر برنامج "واتس أب" أو على وسائل التواصل الاجتماعي تُشير إلى انتهاك منهيّ عنه متمثّل في قتل حيوانات لا حول لها ولا قوّة، بطريقة غير مشروعة فيها الكثير من

السخرية"، مُضيفاً أنَّ ذلك يحدث –للأسف- لأسباب غير مقنعة، وأحياناً بحجة أنَّ بعضها مريض، متسائلاً بحرقة: "أهكذا يتم التعامل مع الحيوانات بهذه الطريقة المُقزّزة؟".

وأضاف أنَّ ديننا الإسلامي الحنيف نهى عن مثل هذه التصرفات التي لا تمت للإنسانية أو الدين الإسلامي بصلة، فعن عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-، أنَّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: "عُذّبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت، فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها ولا سقتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض"، داعياً أولئك الشباب ومن في حكمهم إلى أخذ العبرة والعظة من هذا الحديث الشريف.

وأيَّده الرأي "موسي الفيفي"، مُوضحاً أنَّ نبي الرحمة –صلى الله عليه وسلم- نهى عن تحميل الدواب فوق طاقتها من الأثقال أو الأعمال، كما أنَّه نهى عن التقتير عليها أو منعها من الطعام والشراب، مُشيراً إلى أنَّ ديننا الإسلامي عدَّ الرفق بالحيوان والإحسان إليه من أسباب المغفرة ومن موجبات دخول الجنة، مُبيِّناً أنَّ من الصور التي تُحزن القلب تلك الصور المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يظهر بعض الشباب وهم يُعذبون أو يدهسون الحيوانات تحت عجلات سياراتهم دون رحمة.

أحداث يومية

وأشار "محمد بن طالب العنزي" إلى أنَّ هناك من استخدموا كاميرات التصوير هذه الأيام لتسجيل لقطات أو مقاطع لأحداث يومية كل بحسب ما يهدف إليه، ومن ثمَّ نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي أو الاحتفاظ بها للذكرى، مُضيفاً أنَّ المواد المعروضة والمتداولة تنوّعت بين المفيد والهادف والمضحك، وفي المقابل بين التافه والمسيء والمُقزّز والمرعب، موضحاً أنَّه انتشر في الآونة الأخيرة مقاطع تعرض ممارسات متعددة لتعذيب الحيوانات، سواءً حتى الموت أو الوصول بها لدرجة كبيرة من الإيذاء.

وأكَّد انَّه من المؤسف أنَّ أكثر من يفعل ذلك هم من بلادنا الحبيبة، التي تتبع النهج القرآني والسنة النبوية في التعامل مع الإنسان وحتى الحيوان، مُضيفاً أنَّ ديننا الإسلامي الحنيف حثَّ على الرفق بالحيوان، سواءً في المعاملة أو حتى عند ذبح ما يؤكل منها، مُشيراً إلى أنَّ من يفعلون هذه الأعمال المنافية للفطرة الإنسانية والمعتقدات الدينية، ناهيك عن القيم الأخلاقية والشعور الإنساني الذي جبل على الرحمة والرأفة على كل من كانت به روح، هم من فئات عمرية معينة ومجتمعات صغيرة محددة ونفوس ضعيفة تجردت من الإنسانية بشتى صورها.

خلل نفسي

وتساءل "عبدالرحيم بن خلف العنزي" عن مدى وجود الرحمة في قلوب من ينشرون هذه المقاطع التي تُظهر تعذيبهم لهذه الحيوانات في وسائل التواصل الاجتماعي؟، مُضيفاً أنَّه شاهد جانباً من هذه المقاطع التي يظهر فيها من يحرق ثعلباً، وقبل ذلك مقطع لآخرين يُعذّبون العديد منها، إلى جانب مقطع يُظهر قتل عشرات الضبان في آنٍ معاً، متسائلاً:"هل أصحبنا من فرط الأمن لا نخشى عذاب الله؟" مُشيراً إلى أنَّ ممَّا يحزّ في النفس أنَّ من يظهرون في هذه المقاطع ليسوا مراهقين أو صغار سن، بل إنَّهم ممَّن تجاوزوا (20) أو (30) عاماً.

وشدَّدت "عواطف الشمري" على ضرورة تعاون "هيئة الحياة الفطرية وإنمائها" و"وزارة الداخلية" فيما يتعلَّق بإيقاع أشد العقوبات على مرتكبي هذه الأفعال، مُضيفةً أنَّهم يعانون من خلل نفسي ويغطون على فشلهم الدراسي والاجتماعي والاقتصادي بارتكاب هذه الأفعال المشينة، حتى يلفتوا إليهم الأنظار.

سلوكيات عدوانيّة

ولفت "خالد بن معاود المطيري" -أخصائي نفسي- إلى أنَّ معذبي الحيوانات من الناحية النفسية هم أصحاب شخصية "ساديّة"، وهذه الشخصية شخصية مضطربة سلوكياً تتميَّز بالقساوة والشر والتلاعب والعدوان المتكرر وإهانة الآخرين بحجة أنَّهم يستمتعون عندما يمارسون مثل هذا السلوك المهين ويستخدمون أيضا القسوة العاطفية والتخويف والعنف، في حين يستمتع بعض أفراد هذه الشخصية في تعريض الآخرين للألم والمعاناة، موضحاً أنَّهم يعبّرون في كثير من الأحيان عن السلوكيات الاجتماعية العدوانية والتمتع بإهانة الآخرين من أجل الشعور بالقوة.

وأضاف أنَّ مكتسباتها عادة ما تكون في تنشئة الفرد داخل أسرته، وغالباً ما يكون الشخص من أسرة يوجد بها من يعاني أو عانى من اضطراب نفسي، وتكون عند الذكور أكثر من الإناث، مُشيراً إلى أنَّه يمكن معالجتهم وتغيير سلوكهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم عند الأخصائي النفسي من خلال الجلسات العلاجية، لافتاً إلى أنَّه في ظل ازدياد المقاطع المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بتعذيب الحيوانات، فإنَّ المهتمون بعلم النفس ينصحون أن يتم تنظيم محاضرات توعوية حول مدى تأثيرها على الفرد نفسه.

شخصية "ساديّة"

وأيَّدته الرأي "فاطمة البلوي" -أخصائية نفسية-، واصفةً من يفعلون مثل هذه التصرفات بأنَّهم ذوو شخصية "ساديَّة"، مُضيفةً: "انتشرت في الآونة الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي فيديوهات وحشية لأشخاص انعدمت بداخلهم الإنسانية والرحمة والخوف من الله –عزَّ وجلّ-، حيث يستعرضون ويتباهون بتعذيب الحيوانات بقسوة، متجاوزين بها

شتَّى القوانين"، مُشيرةً إلى أنَّهم اعتادوا هذه السلوكيات، حتى أنَّها أصبحت تُشكِّل لهم متعه ومنافسه بينهم، إذ اعتمدوا القسوة الوحشية والسلوكيات العدوانية المهينة.

وأوضحت أنَّ أعداد هؤلاء الأشخاص ازدادت في الفترة الأخيرة، مُضيفةً أنَّ هذا مؤشر غير مطمئن؛ لأنَّ هناك دلالات على أنَّ من يفعلون هذه الأساليب والسلوكيات المشينة أشخاص مصابون باضطراب الشخصية ال "ساديَّة"، وهي اضطراب سلوكي يتميز بالقسوة والشر والتلاعب والسلوك المهين تجاه الآخرين، مؤكدةً على أنَّ هذه السلوكيات لا تكون موجهة نحو شخص واحد، علماً أنَّ البيئة الأسرية والوراثة والخبرات الصادمة وخبرات الطفولة السيئة من أهم أسباب اضطراب الشخصيّة؛ لأنَّها تعتمد أساساً على تنشئة الفرد.

سلوك وحشي

وأشارت "فاطمة البلوي" إلى أنَّ الشخصية ال "ساديَّة" هي من الشخصيات التي يصعب علاجها أو التعايش معها، مُضيفةً أنَّ سبب تسميتها بهذا الاسم يعود نسبةً إلى الماركيز "دي ساد"، الذي اشتهر بقسوته واستعماله طرقاً وحشية لتعذيب الآخرين، لافتةً إلى أنَّ ال "ساديَّة" مرض يتميز بنمط شديد من السلوك الوحشي واحتقار الآخرين والعدوانية، كما أنَّه يصيب صاحبه في مطلع البلوغ، حيث يُعدُّ الشخص مصاباً به إذا تكرر حدوث أحد من الأمور التالية من قبله، وهي: استخدام الوحشية أو العنف مع الآخرين بهدف السيطرة، وإهانة واحتقار النَّاس في حضور الآخرين.

وأضافت أنَّ من بين الدلالات على إصابة الشخص بهذا المرض، الاستمتاع بمعاناة الآخرين النفسية والجسدية، بما في ذلك معاناة الحيوانات، إلى جانب الكذب من أجل إيذاء الآخرين أو التسبّب بالألم لهم، وكذلك إجبار الآخرين على أداء ما يريد الشخص المصاب بالحالة عن طريق تخويفهم، وتقييد حرية الأشخاص الذين لهم علاقة به، إضافةً إلى الهوس بالعنف والسلاح والإصابات أو التعذيب.

هيمنة مُفرطة

وبيَّنت "فاطمة البلوي" أنَّ من السمات الشخصية لاضطراب ال "ساديَّة"، العصبية المفرطة، حيث يعاني الشخص هنا من عدم الشعور بالذنب والسلبية المزمنة لشخصيته، بما في ذلك القلق والخوف والتوتر والهيجان والغضب والاكتئاب وفقدان الأمل والتشاؤم بدون مبرر، إلى جانب صعوبة السيطرة على دوافعه، وكذلك حب الهيمنة المفرطة، حيث يسعى ال "ساديّ" لجلب الانتباه والمبالغة في التعبير عن العواطف، كما أنَّه يسعى إلى الإثارة والمجازفة والمحاولات غير الصحيحة للهيمنة والسيطرة على الآخرين.

وذكرت أنَّ الشخص ال"ساديّ" لا يثق بالآخرين، إذ إنَّه مصاب بمرض جنون العظمة والاستهزاء بالآخرين وعدم القدرة على ائتمان الغير، حتى الأصدقاء والعائلة، مُضيفةً أنَّه يحب الشجار مع غيره، كما أنَّ لديه استعداداً كبيراً للكذب والتصرف بشكل غير مسؤول، مُبيِّنةً أنَّه شخص مُنفِّر للأصدقاء ومحدود في الدعم الاجتماعي، لافتةً إلى أنَّه أيضاً يحب الهيمنة في العلاقات ومُحبّ للسيطرة على الآخرين والسعي وراء المناصب وتحمل المسؤولية ومحاولة رسم البيئة حسب مزاجه.

وأكَّدت على أنَّ الشخص ال "ساديّ" يرى أنَّ القوة والسلطة أهم شيء في الحياة، كما أنَّه يكره أيَّ شيء لا يوجد لديه، إلى جانب شعوره بأنَّه الرئيس الذي لا يحتمل أيّ تحد لسلطته، وكذلك عدم القبول بالخضوع لقوة أعظم، مُشدِّدةً على أهمية التفكير مليّاً والبحث عن حل لمثل هذه الحالات غير المرضية -بل المؤذية-، فضلاً عن البحث عمَّن نلقي عليه اللوم، مُشيرةً إلى أنَّ الجميع مسؤول عن هذه السلوكيات، حيث يجب أن يعرف هذا الجيل والجيل المقبل المعنى الصحيح للإنسانية.

قدمته عضو الشورى منى آل مشيط .. و صحية المجلس أيدت ملاءمته للدراسة

تعديل النظام الصحي لصالح المرأة .. وسياسة وطنية تتجاوز خدمات الأمومة والطفولة للمسنات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014073

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

طالبت عضو مجلس الشورى الدكتورة منى عبدالله آل مشيط بتعديل النظام الصحي في المملكة وإضافة فقرات تعنى ببرامج صحة المرأة ووضع السياسة الوطنية لصحة المرأة، وتهدف إلى ضمان تقديم الرعاية الصحية الشمولية في مختلف صحة المرأة التي لا تقتصر على سنوات الإنجاب، والتوسع في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للأمراض غير السارية والمتزايدة بين النساء خاصة سنوات ما بعد الإنجاب، والإسهام في إرساء قواعد ومقاييس عالية المستوى لمتابعة الخدمات الصحية للنساء في مراحلهن العمرية المختلفة، وتحسين الأنماط الصحية لهن خاصة للمسنات بما ينعكس إيجاباً على حياتهن الاجتماعية والعائلية، إضافة إلى هدف المقترح في المساهمة في التقليل من التكاليف العلاجية العالية للأمراض المسببة لوفيات النساء كسرطانات الرحم والثدي وأمراض القلب عن طريق برامج صحة المرأة الوقائية والتشخيصية والعلاجية المبكرة.

وأكدت العضو آل مشيط في مسوغات تقديم مقترحها على تركز الخدمات الوقائية والعلاجية المقدمة للنساء على خدمات رعاية الأمومة والطفولة ، ولا تراعي الاحتياجات الصحية المختلفة لكل مرحلة من مراحل عمر المرأة الرئيسية الثلاث من البلوغ إلى سن 18 عاماً، ومن 19 إلى 45 عاماً، واكبر من 45 عاماً، وأيضاً عدم وجود برامج وقائية وعلاجية مخصصة لصحة النساء اللاتي غالباً ما يكن عرضة للكثير من المشكلات الصحية بعد مرور سنوات الإنجاب.

المقترح يهدف لتوسع الخدمات الوقائية والعلاجية للأمراض غير السارية والمتزايدة بين النساء

وأشارت الدكتورة آل مشيط في مبررات مقترحها إلى تزايد الوفيات الناتجة عن سرطانات الثدي وعنق الرحم والمبايض وأمراض القلب وبقية الأمراض المزمنة بسبب تأخر التشخيص لعدم وجود برامج مسحية وقائية في مناطق المملكة المختلفة، إضافة إلى التكلفة العالية لبرامج صحة المرأة وخاصة المسنات، المقدمة من القطاع الصحي الخاص التي تكلف المرأة ومن يعيلها مبالغ باهظة.

وفي النتائج المرجوة من إضافة فقرة تتعلق بصحة المرأة وأخرى بوضع السياسة الوطنية لصحتها للنظام الصحي، أكدت آل مشيط تعزيز التعديلات للصحة العامة والثقافة الصحية لدى الأسرة وتحقيق حياة صحية نوعية ومتطورة أفضل للنساء ورعاية صحية متكاملة تشمل مراحل عمر المرأة الثلاث الرئيسية وتوفير الخدمات المتخصصة للعناية بصحتها وتطوير أسلوب حياتها، وأيضاً إيجاد برامج تثقيف ومسح للأمراض السارية في مراحل العمر المختلفة للمرأة وللحالات ذات الخطورة العالية وعلاجها في المراحل المبكرة، وإنشاء عيادات صحة المراة ودعمها بكادر متخصص.

ضمن حملة "وطننا أمانة"

محاضرة توعوية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد برماح

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014141

رماح - مناحي السبيعي
تحت رعاية محافظ رماح فهد المسعود وبحضور رؤساء الدوائر الحكومية ومديري اقسام الشؤون المالية والإدارية بالمحافظة، أقيمت المحاضرة التوعوية التثقيفية ضمن حملة وطننا أمانة لتسليط الضوء على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وأسباب الفساد المالي والإداري وذلك في صالة المجلس البلدي.
وتحدث المحاضر الأخصائي القانوني خالد بن سالم السحيمي حيث سلط الضوء على لوائح العمل في نزاهة، موضحاً ان مكافحة الفساد ليس أمراً اختيارياً ولا جهد جهة بعينها ولا فردا بعينه بل هو جهد وطني والتزام يشمل جميع أطياف المجتمع، كما تحدث عن معنى النزاهة وكيفية محاربة الفساد وتعزيز قيم النزاهة.
وفي ختام المحاضرة ارتجل محافظ رماح كلمة ذكر فيها ان قيم النزاهة المزروعة في كل شخص هي باب الانطلاق نحو النجاح وتحقيق الذات، وفي المقابل اكد ان الفساد المالي والإداري سرطان يفتك بالمجتمع ما لم يتم تشخيصه والقضاء عليه، كما أشاد بحكمة قائد هذه الأمة خادم الحرمين الشريفين الذي أمر بتأسيس الهيئة واعطائها الصلاحيات التي تخولها في تحقيق النزاهة، كما وجه كلمة لرؤساء الدوائر الحكومية وحثهم على تحقيق مصالح وتطلعات المواطنين في المحافظة واستقبالهم والسماع منهم قائلاً نحن لم نوضع هنا الا لأجل خدمة المواطن وهذه ثقة من مراجعنا وايضا مسؤولية أمام الله.
وفي ختام حديثه قدم شكره لنزاهة على هذا التعاون وهذه المحاضرة القيمة التي تأتي ضمن فعاليات حملة وطننا أمانة التي وجه بها أمير منطقة الرياض صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

÷الأحمر السعودي× يصل 47 معتقلا من ÷جوانتنامو× بأسرهم

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 ربيع أول 1436هـ - 17 يناير 2015م
اضغط هنا

علي العيسى –الرياض
تتواصل في مقر هيئة الهلال الاحمر السعودي بمنطقة الرياض المرحلة الثالثة والعشرون من مراحل تنظيم الاتصالات المرئية بين المعتقلين في (جوانتنامو) واسرهم والتي استمرت لمدة يومي الخميس والجمعة .
تأتي هذه الخدمة الإنسانية انطلاقا من توجيهات صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز، رئيس هيئة الهلال الاحمر السعودي، التي تهدف الى دعم الاعمال الانسانية والرقي بمستوى تقديم الخدمة في اطار اختصاص الهلال الاحمر السعودي .. وتواصل ثلاثة معتقلين في جوانتنامو مع ٤٧ شخصا من عائلاتهم لمدة ٣ ساعات ونصف الساعة بحضور مندوبة اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وكذلك منسقي الروابط العائلية بهيئة الهلال الاحمر، وباشراف مباشر من الامير بندر بن فيصل آل سعود، نائب مدير عام الشؤون الدولية والاغاثة المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية.

يذكر أن هيئة «الهلال الأحمر» حرصت على انشاء مكاتب للروابط العائلية في كل مناطق المملكة دون استثناء.

العمالة المنزلية.. أزمات متكررة وحلول تتعثر

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 ربيع أول 1436هـ - 17 يناير 2015م
اضغط هنا

تحرير - سعود العيد - جدة كاميرا - أحمد حفيظ

بين الحين والآخر تبرز مشكلة جديدة للعمالة المنزلية في المملكة، ولعل آخرها أزمة العمالة الإندونيسية التي أصابت هذا السوق بما يشبه الركود الشديد، وأصابت بالتالي الأسر السعودية بمعاناة الاحتياج إلى هذا النوع من العمالة، نظرا لارتفاع الطلب في الآونة الأخيرة على المعاونين المنزليين، بعد أن تحولت غالبية الأسر السعودية إلى أسر عاملة بكامل أفرادها، وبالتالي زادت احتياجاتها للمساعدين، وهو ما رفع أسعار السوق من ناحية، وفاقم أزمة العمالة المنزلية من ناحية أخرى، حيث لا يزال الطلب أعلى بكثير من العرض المتاح من جنسيات محددة، وربما تكون غير مهيأة للعمل، وهو ما خلق انطباعًا سلبيًا لدى الأسر السعودية التي تبحث عن حلول نظامية.

ومن الواضح أن أزمة العمالة المنزلية تتحمل مسؤوليتها عدة جهات؛ سواء أكانت حكومية أو جهات أهلية معنية بتوفير العمالة المنزلية، أو حتى من العمالة نفسها وطبيعة عملها، وكذلك من أصحاب العمل والأسرة التي تستقدم تلك العمالة.

«المدينة» حاولت الوقوف على الأزمة وسبل حلها، من أجل تشخيص المشكلة والوصول إلى علاج ناجع لها، عبر هذا التحقيق.

وزارة العمل: ليس هناك أي رضوخ لطلبات الدول المصدرة للعمالة

أكد الدكتور أحمد الفهيد وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية أن الجانب الاندونيسي المفاوض لعودة العمالة المنزلية طلب مزيدا من الوقت للرد على شروط المملكة بشأن عودة إرسال العمالة الاندونيسية للمملكة من جديد، مضيفا أن الجانبين السعودي والاندونيسي لم يتفقا على تحديد وقت معين لعودة إرسال العمالة إلى المملكة.

وقال الفهيد: إن هناك نقاط اختلاف مع جاكرتا في إجراءات الاستقدام لا تشمل الرواتب وتدريب العمالة المنزلية والتي سيتم الاتفاق عليها لاحقا بعد توقيع الاتفاقية الإطارية، مشيرا بأن وزارة العمل تحرص على حفظ حقوق المواطن بعدم وجود أية أعباء إضافية تتضمنها الاتفاقية الإطارية مثل إلزام المواطن بمراجعة سفارات البلدان المستقدم منها وعدم وجود ضمانات إضافية تثقل كاهله بإلزام الكفيل بكشف حساب مصرفي وغيرها من الشروط غير المقبولة.

ونفى وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية أن يكون هناك رضوخ لطلبات الدول المصدرة للعمالة فيما يخص السماح بخروج العاملات المنزليات لدى الأسر السعودية بمفردهن نهاية الأسبوع، موضحا بان ذلك يخالف أنظمة ولوائح البلاد وبالتالي فان هناك أعرافا دولية متعارف عليها باحترام الأنظمة المحلية. حيث إن خصوصية المواطن خط احمر في جميع الاتفاقيات التي سيتم توقيعها لاحقا.

ودأبت مؤخرا وزارة العمل على تضمين الاتفاقيات التي توقعها بشأن استقدام العمالة المنزلية، بأن تكون العاملة المنزلية مدربة في مراكز تدريب معتمدة ومتخصصة، وألا تكون من أصحاب المخالفات الجنائية، وأن تتوافر فيها الشروط الصحية التي تثبت خلوها من الأمراض المعدية من خلال فحص طبي في مراكز معتمدة في البلدان المستقدمة، وفتح حساب مصرفي للعاملة عند قدومها للمملكة.

د.طلال البكري: أنظمة الاستقدام الجديدة تتغاضى عن بعض حقوق المواطنين

يقول الدكتور طلال بن حسن البكري عضو مجلس الشورى الأسبق نحن من أكثر الشعوب التي ليس لديها الرغبة في فهم الأنظمة، ولدينا الكثير منها متعلقة بشؤون المواطنين، لكننا للأسف نميل إلى تطبيق الأعراف والتقاليد بشكل أكبر من ميلنا إلى تطبيق الأنظمة، معتقدًا أنَّ أنظمة استقدام العمالة في ثوبها الجديد لا تبعد كثيرًا عن فهمنا لبقية الأنظمة، مضيفًا أنَّ مما يعيب أنظمة الاستقدام الجديدة أنَّها تقف في صف العمالة وتتغاضى عن بعض حقوق المواطنين. وأضاف أنَّ ذلك يعني أنَّ العمالة الوافدة ستحصل على حقوقها، بينما ستضيع حقوق المواطنين، في ظل عدم فهم المواطن لحقوقه وعدم وضوح الجهة الحكومية التي ستنصفه في حال تمَّ الإخلال ببنود العقد من قبل العامل أو العاملة، موضحًا أنَّ من حق العاملة المنزلية

الاستمتاع بيوم إجازتها، وأين ستقضيه؟، متسائلًا: هل إن بقيت داخل المنزل يوم إجازتها، فهل يجب على رب العمل أن يعاملها بالمثل، ويمنعها مثلًا من استخدام مرافق البيت، ولا يقدم لها الوجبات الثلاث، أم ماذا؟

د.الأبادي: كثير من الأسر يهتم بالحصول

على العمالة ولا يهتم بالعقود

وأكَّد الدكتور إبراهيم الأبادي المستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا على أنَّ كثيرا من ا لأسر السعودية ليست واعية ومدركة للعقود القانونية الجديدة للاستقدام، موضحًا أنَّ هذا ليس مستغربًا؛ لأنَّ الغالبية العظمى من المواطنين لا يهتمون با لأنظمة القانونية لمعاملاتهم الشخصية بحكم أنَّ الصفة الاستهلاكية تنسحب على معظم أمورهم وتعاملاتهم، بل حتى على حياتهم اليومية، دون التركيز على التفاصيل الدقيقة لتلك المعاملات.

وأشار إلى أنه رغم معاناة العديد من ا لأسر السعودية في هذا ا لأمر، إلا أن تركيزهم سينصب على إشباع رغباتهم الاستهلاكية فيما يتعلق باستقدام العمالة المنزلية، متجاهلين القوانين وا لأنظمة التي تنظم مثل هذه العقود، وبالتالي تترسخ ثقافة اللامبالاة ببنود هذه العقود، التي ربما كانت تدين بعض تصرفاتهم، بل وتعرضهم للمساءلة القانونية في أحيانٍ كثيرة، مُرجعًا ذلك لعدة أسباب، ومنها: القصور ا لإعلامي في معالجة هذه القضايا، إلى جانب الكماليات وضغوط المجتمع، التي تتعرض لها ثقافة المواطن السعودي البسيط.

وأضاف أن ذلك يؤدي إلى اهتمام كثير من ا لأسر بالظهور أمام المجتمع بمظهر ا لأسرة ميسورة الحال، مبينا ان من بين الأسباب أيضًا ضعف الجانب التوعوي من قبل وزارة العمل في تثقيف ا لأسر بهذا الشأن، إلى جانب عدم توفير البدائل للأسر السعودية كالمؤسسات وشركات الاستقدام.

سفارة إندونيسيا: نسعى لإنجاز اتفاق يضمن حقوق الطرفين

أكد القائم بأعمال سفير جمهورية إندونيسيا بالمملكة «عيدي باسوكي» أن هناك اجتماعات عديدة عقدت لحل مشكلة استقدام العمالة المنزلية إلى المملكة، وأنه تم توقيع اتفاق بين الجانبين لعودة العمالة إلى المملكة، ولم يتبق سوى إنجاز بعض الترتيبات والإجراءات الخاصة بالاتفاقية، بحيث تضمن حقوق أصحاب العمل والعامل دون ضر أو ضرار، مبيناً أن العمالة الإندونيسية تحظى بالاحترام والمعاملة الحسنة من الحكومة والشعب السعودي. في حين أكد «باسوكي» أن العلاقات التجارية بين البلدين شهدت تطورا ملحوظا ونموا مطردا خلال السنوات العشر الماضية، وأن حجم التبادل التجاري بين المملكة وإندونيسيا خلال العام الماضي 2013م بلغ نحو 8 مليارات دولار أمريكي، وفي الجانب الاستثماري بلغ 12 مليارا، مبينا أن عدد العمالة الإندونيسية بالمملكة يبلغ قرابة مليون عامل وعاملة في عدد من المهن والاختصاصات.

لجنة الاستقدام: أنجزنا 70% من الترتيبات مع إندونيسيا.. وضوابط الفلبين صعبة

يوضح رئيس لجنة الاستقدام بالغرفة التجارية الصناعية بجدة يحيى ال مقبول في حديثه لـ»المدينة» أن ملف استقدام العمالة المنزلية يمر بمرحلة انتقالية حيث ان الكثير من التنظيمات اختلفت عن السابق والمرحلة الحالية تعد مرحلة طبيعية وسوف يتم تجاوزها، حيث ان استقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا كأحد أكثر أنواع العمالة المنزلية رغبة من قبل المواطنين تم توقيع الاتفاق بين الجانب السعودي والاندونيسي لنقل العمالة الاندونيسية الى السعودية، وما تبقى الآن هو بعض الاجراءات الخاصة بالاتفاقية تتم بين الاتحادات العمالية هناك وبين اللجنة الوطنية للاستقدام وتم إنجاز مايقارب الـ 70% من الترتيبات الخاصة بنقل العمالة من الجانب الاندونيسي، في حين رفض «ال مقبول» بعض مطالبات الجانب الاندونيسي حيث ان الجانب الاندونيسي يطالب بربط مسألة التفاوض ونقل العمالة المنزلية لشركات الاستقدام مباشرة، وه ذا مايراه «ال مقبول» تهميشا لدور المكاتب وتأخير موضوع استقدام العمالة، حيث ان مكاتب الاستقدام تعد أكثر خبرة وتمرس في مجال الاستقدام بالاضافة الى ان هناك اكثر من 338 مكتبا على مستوى المملكة هي اقرب للمواطن من الشركات، ويجب ان تكون شاملة للجميع وليست مقتصرة على الشركات فقط. وهذا حسب توجه وزارة العمل، حيث تسمح وزارة العمل بأن يكون الاستقدام من خلال مكاتب الاستقدام والشركات.

صعوبات على الجانب الفلبيني

وعلى الجانب الفلبيني يرى «ال مقبول» ان الشروط والضوابط التى وضعت من قبلهم هي أصعب من التنظيمات السابقة، حيث ان العقد يحدد باسم العاملة في حين سابقا كان مفتوحا ويتيح لك امكانية استقدام اي خادمة في حال تعذر استقدام الخادمة الاولى لاي سبب كان، حيث ان فترة الت جهيز اليوم تستغرق فقط لكي تجهز اجراءات عاملة منزلية واحدة من شهرين الى ثلاث اشهر في الجانب الفلبيني ويكون محددا باسمها، ولكن قد تحدث اي مشكلة تمنع قدوم العاملة المحددة سنكون اضعنا هذه الفترة دون أن تأتي العاملة ويترتب على ذلك ايضا خسائر مادية على المكتب ال مستقدم، وهناك عقبات أخرى في الضوابط والعقود التي تم فرضها من الجانب الفلبيني وهذا ما يجعل من الاستقدام من الفلبين صعبا ونوعا ما الا انه ليس مغلقا.

وأضاف «ال مقبول» ان المملكة تتعرض لحملة تشويه إعلامية من قبل جهات اعلامية خارجية تهدف الى ايقاع صعوبات في الاستقدام للمملكة، ودائما ما تضخم قضايا المملكة مع العمال في الاعلام الخارجي.

مكاتب الاستقدام: هناك دول تفرض شروطا مجحفة لاستقدام عمالتها

من جهته قال محمد سالم، أحد مديري مكاتب الاستقدام، لـ»المدينة»: أن هناك بعض الدول تفرض علينا شروطا مجحفة لاستقدام العمالة منها، وذكر مثالا على ذلك، حيث قال: إنه استقدم عاملة فيليبينية بجدة لأحد الكفلاء، وحصلت لها قضية جنائية في منزل كفيلها من دون علم المكتب ، وقامت السفارة الفيليبينية بإلزامه بتسديد جميع مستحقاتها وتسفيرها على حساب المكتب، ونتيجة لعدم حماية المكتب في الاتفاقات خضعت للأمر الواقع، مؤكدًا أن مكتبه أوقف عمل مكتبه بالفيليبين وتعطلت عقود عملائه وتحمل غرامات ليس له ذنب فيها.

وقال المستثمر في قطاع الاستقدام بجدة أحمد شكري: إن ما يمارس علينا وما يتم من تدخل من السفارة الفيليبينية أمر مخزٍ، إذ هربت إحدى العاملات التي استقدمناها من طريق مكتبنا من منزل كفيلها وتم التبليغ عنها، وبعد سبعة أشهر تقوم السفارة بإيقاف عمل المكتب وتطالب بإحضار تذكرة سفر ورواتب العاملة الهاربة.

وأكد أنه لا يوجد نظام يحمي مكاتب الاستقدام من تلك الممارسات، فالسفارة الفيليبينية تمارس على مكاتب الاستقدام السعودية ضغوطًا وتخترق الأنظمة وتتجاهل حقوقنا، وللأسف وزارة العمل تتفرج علينًا، مشيرًا إلى أن اللجنة كتبت للوزارة عن تلك الممارسات ولكن لا حياة لمن تنادي ولم يعدل الأمر، لذلك فإن المكاتب كافة تفكر بالتوقف عن الاستقدام من الفيليبين، إذ خسروا الكثير من المال والجهد، واستغل الفيليبينيون الوضع في ظل عدم تحرك الجهات المختصة.

وتساءل لماذا لم تلتزم الفيليبين بالاتفاق الذي ينص على أنه في حال حدوث مشكلة للعاملة فإن على السفارة التوجه إلى وزارة العمل لحل المشكلة؟ ولماذا السفارة تخالف العرف الديبلوماسي والاتفاق وتتجه للضغط على المكتب لتحل الخلاف بين العاملة والكفيل أو الإيقاف؟ ولماذا تترك المكاتب تواجه هذا الأمر بهذه الصورة وأضاف: أصبحنا مهددين بقطع أرزاقنا إذا استمر الاستقدام من الفيليبين بهذا الوضع.

وأكد أنه مع المطالبة بالتوقف عن الاستقدام من الفيليبين للعمالة الرجالية والنسائية، حتى تعمل الفيليبين على تعديل إجراءاتها التعسفية وتكون عادلة ومؤدية لحقوق البلد المضيف لعمالتها.

مواطنون: لابد من إيجاد بدائل لحل أزمة العمالة المنزلية

ومن جهة اخرى طرحت أم ناصر سؤالا لماذا التركيز على الفلبين واندونيسيا في عمليات الاستقدام في حين ان هناك عمالة منزلية اخرى اكثر قدرة على التحمل واكثر كفاءة، فأين البديل؟ وأضافت: لماذا لا تتعاون وزارة العمل مع وزارة التربية والتعليم بفتح حضانات في الاحياء او المدارس، مستشهدة على ذلك بأن أغلب العوائل تستقدم الخادمات من أجل البقاء مع أطفالها في المنازل، ولا نعلم ما يحدث لهم من تعذيب في ظل عدم توافر حضانات وعدم استشعار المسؤولين بذلك.

ويتحدث محمد النعمي أنه على الرغم من الشروط الصعبة والمجحفة من الجانب الفلبيني الا أننا كمواطنين قبلنا بهذه الشروط ولكن انفراج هذه الازمة لم يتم مثلما يقول المثل (رضينا بالهم...)، مضيفًا أنه وقع ضحية عدة مرات لمكاتب الاستقدام، حيث قادته الحاجة إلى استخراج تـأشيرة عاملة منزلية لحاجته لها للعمل في المنزل، وقد توجه إلى إحد مكاتب الاستقدم في مدينة مكة وقام بدفع الرسوم المطلوبة وتسليم التأشيرة إلى مكتب الاستقدام، ولكن فوجئ بعد ذلك بأن المكتب غير مرخص وأن صاحبه غير سعودي حيث سرق أموال الزبائن واختفى، وعند مراجعة ال مكتب وجده مغلقًا، مضيفًا أنه فشل في تحصيل أمواله التي دفعها لصاحب المكتب والذي اختفى عن الأنظار.. وتساءل عن كيفية معرفة المواطن بمكاتب الاستقدام المرخصة من المكاتب الوهمية، والتي تستغل الناس وتستولى على أموالهم بالباطل وكيف يستطيع تحصيل أمواله.

ويبين فيصل مسفر أن موضوع الاستقدام من عمل العمالة المنزلية الفلبين واندونيسيا أخذ أكبر من حجمه وكأن ليس في العالم دولة تصدر العمالة المنزلية مثل هذه الدولة فالعالم يعج بالكثير من العمالة المتميزة والتي تعاني من البطالة وتبحث عن حل ومخرج لأزماتها وزيادة دخلها وإنتاجها السنوي.. ويكمل أن الاستقدام يحتاج منذ سنوات طويلة إلى تطوير وتنظيم لحل المشاكل المتكررة التي تحدث من كل الأطراف سواء مكاتب الاستقدام، أو الدول المصدرة للعمالة المنزلية، أو الكفيل، أو العاملة المنزلية مضيفًا أن «عدم وضع ضوابط وحلول لذلك ساهم في أن تتدخل الفلبين واندونيسيا في وضع شروط جديدة وصعبة وذلك لحماية حقوق العمالة لديها حتى ولو كان ذلك على حساب المواطن والذي تضرر من هذه الشروط والتي تطالب بتوضيح عدد أفراد الأسرة وكروكي للمنزل وتوضيح الراتب الشهري، إضافة إلى عدد من الشروط التي تصعب على العديد من الأسر السعودية قبولها وتحمل تبعاتها».

وتتحدث أم أحمد عن تجربتها في هروب العاملة المنزلية، وتطالب بضمان حق الكفيل السعودي في حال هروب الخادمة بعد فترة من عملها، وتقول: الخادمة تقضي فترة بسيطة في بيت مكفولها تعمل بجد واهتمام، ثم يظهر الوجه الآخر لهن، لذلك يجب وضع حد لهذا الأمر قبل وصول الخادمة لـلسعودية عن طريق فرض عقوبة عليها، وتبليغها بذلك قبل وصولها للمملكة.

الشورى يطالب بـ÷مزايا مالية× لموظفي التحقيق والادعاء العام

أكد على استحداث وظائف عليا وتأمين الأراضي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض

اشتكت هيئة التحقيق والادعاء العام من قلة المزايا المالية الممنوحة لأعضائها، مطالبة بوضع مزايا في الرواتب والبدلات والمكافآت لتكون حافزًا لأداء أعمالهم بالشكل المطلوب، وأكدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى اهتمام المجلس بحل ذلك العنصر المعوق لأداء موظفي الهيئة، حيث صدر قرار من المجلس يعالج تلك الجزئية بالموافقة على تعديل نظام هيئة التحقيق والادعاء العام بما يحقق طلب الهيئة بوضع مزايا لأعضائها في الرواتب والبدلات. وبينت اللجنة في توصياتها إلى أنها عالجت في تقريرها تأخر الترقيات للكادر الوظيفي بالهيئة، وأوصت بإحداث وظائف متوسطة وعليا لأعضاء الهيئة، كما طالبت بتأمين حاجة الهيئة من الأراضي في المدن والمحافظات، التي ليس لها بها أراض مناسبة لإقامة مقراتها.

وفي سياق آخر يناقش مجلس الشورى غدا تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن طلب استثناء (شركة العين العزيزية للاستثمار)- التي يعتزم مجلس نظارة وقف الملك عبدالعزيز للعين العزيزية تأسيسها - من شرط تعدد الشركاء حسب ما هو معمول به في الشركات المساهمة المملوكة للدولة.

ويصوت المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير الأداء السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات على التقرير أثناء مناقشته في جلسة سابقة.

كما يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء واستفساراتهم بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي 1435/1434هـ، التي أبدوها في جلسة سابقة. ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح إضافة مادة جديدة مكررة للمادة الثانية في نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي م/ 24 وتاريخ 1426/7/8هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي استنادًا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.

وفي الجلسة العادية السابعة التي تعقد بعد يصوت المجلس على توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من مقترحات واستفسارات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

كما يصوت المجلس على سبع توصيات قدمتها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب على تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

ومن أبرز التوصيات التي سيصوت عليها المجلس ما دعت إليه اللجنة بشأن تأسيس جهة تنفيذية متخصصة تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري والتدخل لمنع الضرر أخذًا في الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية لهذه الحالات.

من جانب آخر يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، المقدم من عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي استنادًا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع مقترح نظام التحري المدني الخاص المقدم من عضو المجلس الدكتور سامي زيدان استنادًا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.

القضاء ينتصر لفتاة يتيمة ويوقف عضل عميها الطامعين في عقاراتها

حاولا الاستئثار بورثها.. وحالا بينها وبين الزواج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
اضغط هنا

حامد الرفاعي – جدة
أيدت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة مؤخرًا الأحكام الابتدائية التي أصدرتها المحكمة العامة بجدة المتضمنة رفع ولاية عمي فتاة يتيمة عنها بحيث تكون الولاية للحاكم الشرعي إثر ثبوت عضل عمي الفتاة ثلاثينية العمر الأمر الذي تسبب فى عنوستها بهدف الاستئثار بورثها رغم تقدم عريس لها من ذوي الكفاءة في الدين والحسب والنسب، حيث قررت المحكمة تزويجها من الشاب المتقدم لها إثر ثبوت كفاءته.
وتعود تفاصيل القضية التي نظرتها المحكمة العامة بجدة مؤخرًا قبل تخصيص قضايا العضل لمحاكم الأحوال الشخصية - حسب حديث المستشار القانوني سعد الباحوث - إلى تقدم فتاة من إحدى المحافظات التابعة لمدينة جدة بدعوى للمحكمة العامة أفادت فيها إلى أن عميها يرفضان زواجها من عريس تقدم لها مؤكدة أنها يتيمة ومطلقة وليس لها أخوان، طالبة إثبات عضلها وتزويجها عن طريق المحكمة، مبينًا أنه تم توكيله من قبل الفتاة للترافع عنها وكان حريصًا على معرفة كل تفاصيل قضيتها والجلوس مع العريس الذي تقدم لها للتأكد من كفاءته لهذه الفتاة اليتيمة والسؤال عن التزامه وخلقه بين معارفه الذين أثنوا عليه كثيرًا وعلى صفاته الحميدة والتزامه بأمور دينه، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنه تبيَّن لناظر القضية أثناء مثول عميها في مجلس القضاء أن أحدهما يريد تزويجها لولده بهدف الاستئثار بنصيبها من العقارات والعمايز والأراضي التي ورثتها عن والدها المتوفى. واستطرد المحامي الباحوث قائلًا: أعلنت الفتاة في مجلس القضاء أن ابن عمها ليس بالزوج المناسب لها للعديد من الأسباب والتي كان من بينها فارق السن والتعليم حيث إنها حاصلة على المركز الأول في الشهادة الجامعية مع مرتبة الشرف بأحد التخصصات العلمية النادرة.
وطالبت بتزويجها من الشاب الذي يرفضه عماها حيث أصدر ناظر القضية بناء على المادة 55 من نظام المرافعات الشرعية ولكون الضرر واقعًا على الفتاة حكمه بتزويج الفتاة للشاب الذي تقدم لها ووافقت عليه إثر ثبوت عضل عميها حيث تضمن الحكم أيضًا رفع ولايتهما عنها وجعلت الولاية للحاكم الشرعي.

إنشاء أول 5 محاكم عمالية في الرياض وجدة ومكة والمدينة والدمام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 ربيع أول 1436هـ - 16 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150116/Con20150116747419.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

وافق وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، على إنشاء أول خمس محاكم عمالية للدرجة الأولى في كل من الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة والدمام اعتبارا من الخامس من محرم المقبل 1437هـ، إضافة لإنشاء دوائر عمالية في عدد من محاكم الدرجة الأولى.

وأوضح العيسى في تعميم للمحاكم، أن الدوائر في المحاكم تؤلف من قاض فرد، في حين تنشأ دوائر عمالية من قاض فرد في محاكم الدرجة الأولى على أن تباشر اختصاصها اعتبارا من 12 محرم المقبل وفق نظام المرافعات الشرعية، مشيرا إلى إحالة القضايا العمالية القائمة وما يتعلق بها من هيئات تسوية الخلافات العمالية والهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في وزارة العمل، إلى المحاكم والدوائر العمالية اعتبارا من العام المالي 1437-1438هـ، على أن يراعى في ذلك الاختصاص المكاني وإحاطة الوزارة بما تم من ترتيبات في هذا الشأن.

وبين أن وزارة العدل تعمل على توفير المقار المناسبة لهذه المحاكم والدوائر وما يتطلبه عملها من وظائف إدارية وفنية وتجهيزات مكتبية وفق ما نصت عليه آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء وذلك قبل مباشرتها اختصاصاتها بمدة كافية لا تقل عن شهرين من تاريخ بدء العمل في المحاكم العمالية أو دوائرها.

شهد تخريج 458 كادرا أمنيا بالجوف .. اللواء الحمزي لـ عكاظ : العقوبات البديلة على طاولة وزارة العدل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150118/Con20150118747830.htm

عبدالعزيز المشيطي (القريات)

كشف لـ«عكاظ» مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي عن أن العقوبات البديلة للسجناء تحت الدراسة في وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء. وفيما نقلت «عكاظ» مطالبة السجناء بالقريات ومختلف مدن المملكة بعمل جولات تفقدية مفاجئة للسجون للوقوف على أحوالهم والاستماع إلى شكاواهم ومطالبهم، أكد اللواء الحمزي أن «الزيارات الميدانية المفاجئة مستمرة وفي سرية تامة للوقوف على واقع السجون وأحوال السجناء من قبلنا شخصيا ومساعدينا، والعمل على تفادي ومعالجة أي سلبيات يتم رصدها ومحاسبة المقصرين».

وكان اللواء الحمزي رعى، بحضور قائد حرس الحدود بالجوف اللواء سعود بن سعد الثبيتي وعدد من مديري الإدارات الأمنية بالمحافظة، تخريج (458) فردا في دورة الفرد الأساسي وأمن وأعمال السجون رقم (23)، وذلك في ميدان قيادة حرس الحدود بمنطقة الجوف بمدينة التدريب في محافظة القريات.
تحدث في الحفل اللواء الثبيتي مخاطبا أبناءه الخريجين قائلا: «أوصيكم بتقوى الله في السر والعلن، ومراقبة الله في جميع الأعمال، والوقوف صفا واحدا في وجه كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار بلدنا المعطاء»، مشيرا إلى أن هذه الدورة امتداد لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وحرصه على تسخير كافة الموارد البشرية والتقنية لمنظومة الأمن بالسجون وكافة قطاعات الوزارة».
ثم شاهد الحضور عرض فرضية لإحباط محاولة اختطاف سجين نفذها بنجاح أفراد الأمن المشاركين في حماية السجين وتمكنوا من القبض على المجرمين، تلتها مسابقة فك وتركيب الأسلحة والرماية على الأطباق الهوائية، ثم العرض العسكري وأداء القسم.
وفي الختام، أعلنت النتيجة العامة للخريجين وأسماء الطلبة المتفوقين، حيث تم تكريمهم من قبل اللواء الحمزي.
وفي سياق متصل، شاركت قيادة حرس الحدود في منطقة الجوف بعبارات ولافتات جالت الميدان خلال حفل التخرج كتبت عليها عبارات «في قلوبنا»، «لن ننساهم»، «رحم الله شهداءنا الأبرار».. عبارات كتبت بمداد الوفاء لشهداء الواجب الذين ضحوا بأنفسهم من أجل الوطن، وانطلقت اللافتات تجوب ميدان حرس الحدود تتصدرها صورة الشهيد البطل العميد عودة البلوي قائد حرس الحدود بالمنطقة الشمالية الذي استشهد قبل نحو أسبوعين في الهجوم الإرهابي الإجرامي الآثم على مركز السويف الحدودي بجديدة عرعر.

السجن 5 سنوات والغرامة 500 ألف عقوبة المتحرش ولا يعفيه تنازل الضحية

مطالبات بإعادة إدراج مقترح نظام التحرش على جدول أعمال الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150117/Con20150117747629.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن هناك مطالبات في مجلس الشورى بإعادة طرح مقترح نظام التحرش الجنسي وإقراره ضمن جدول أعمال المجلس في دورته الحالية، وذلك لأهميته ودوره في تنظيم التعامل مع هذا النوع من القضايا.
ويهدف المقترح إلى سد ثغرة مهمة وضرورية لعدم وجود نظام لمكافحة التحرش في المملكة ومعاقبة مرتكبه، ولحماية الأعراض وفق منظور إسلامي، خاصة مع تزايد سلوكيات التحرش سواء في الأماكن العامة أو الخاصة.
وينتظر أن يشتمل النظام (الاتجار بالبشر) و(الابتزاز)، وذلك بعد ورود توجيه إلى المجلس بدراسة إمكانية ضمهما في لائحة موحدة، على أن يتم الرفع بما يراه المجلس حيال ذلك.
ولم يفرق النظام المقترح في مواده (17 مادة)، بين الرجال والنساء، إذ يجري على المرأة ما يجري على الرجل في حال التحرش، وحددت العقوبات على المتحرشين من الجنسين بالسجن مدة تتراوح بين (6 أشهر - 5 سنوات) مع غرامة مالية قدرها 500 ألف ريال كحد أعلى.
وأوضح النظام أن السلوك الذي يعد تحرشا معاقبًا عليه هو كل قول أو عمل أو إشارة أو من اتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على الرغبة في الإيقاع بالطرف الآخر، أو إهانته أو استفزازه أو تحقيره بسبب جنسه أو مجرد خدش

حياء الأذن أو العين، يستوي - حسب الفقرة الثانية من المادة ذاتها - في دلالة القول المعتبر تحرشا أن تكون صريحة أو ضمنية، وسواء كان القول بذيئاً متى قصد به شيء مما ذكر في الفقرة الأولى.
وفي مجال العمل، فسرت المادة الثانية التحرش بأنه السلوك الذي ينطبق عليه الوصف الإجرامي، فيما حددت المادة السادسة في أربع فقرات العقوبات المترتبة على التحرش والواقعة على المتحرش وصاحب العمل، حيث يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة مالية لا تقل عن عشرين ألف ريال ولا تتجاوز خمسين ألفا، أو بإحدى العقوبتين كل من ارتكب فعلًا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام وفي حال العودة تضاعف العقوبة.
كما يعاقب رئيس المؤسسة أو مديرها أو صاحب العمل حسب الأحوال بغرامة لا تقل عن خمسين ألف ريال ولا تتجاوز مائة ألف إذا أخل بالتزاماته الخاصة بمكافحة التحرش المنصوص عليها.
وتضمن المقترح نقطة مهمة تواجه الكثير من قضايا التحرش (وهي التعامل مع القضية بعد التنازل من قبل الضحية أو أسرته)، حيث تضمن معاقبة المتحرش حتى وإن عفا أو تنازل الضحية عن دعواه وحقه الشرعي أو تنازل ولي أمره، وذلك خشية من أن يتم التنازل خوفا وضعفا أو في حال إغرائه ماديا من أجل أن يتنازل، على أن تتولى أمارات المناطق هذه القضايا.
كما لم يغفل المقترح حالات التحرش التي يتعرض لها الأطفال أو ذوو الاحتياجات الخاصة أو الحالات التي تحدث في حال الكوارث والأزمات أو في التكرار، حيث شدد العقوبات في هذه الحالات.
واهتم النظام المقترح بجوانب السمعة والحفاظ على سرية معلومات الشخص الذي تعرض للتحرش، حيث اشتملت مبادئ النظام على حماية ضحايا التحرش من خلال عدم الإفصاح عن هوية المبلغ مع تقديم جميع أنواع الدعم الطبي والنفسي والقانوني لهم.

عنوسة الفتيات ترتفع إلى 33 ٪ وباحث يدعو لهندسة المجتمعات

أمين جمعية وئام الأسرية يحذر من زواجات جماعية بلا تخطيط استراتيجي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=212200&CategoryID=3

الدمام: رشيد الزهراني
فيما أعلنت جهات حكومية رسمية أن نسبة عنوسة الفتيات 33%، طالب متخصص في الأمن الاجتماعي بطرح رؤية مستقبلية للأسرة السعودية، على مدى السنوات العشر المقبلة، تتناول حلولا إرشادية مبتكرة لتعزيز قيم التعاضد والتكافل الأسري، في مواجهة ظواهر التفكك والعنف والعنوسة.
وقال أمين جمعية وئام للرعاية الأسرية الدكتور محمد العبد القادر، أن "وزارة التخطيط السعودية، ذكرت أن عدد اللواتي لم يتزوجن في العشرية الماضية وتخطين عمر 30 عاماً وصل إلى 1.529.418 فتاة، بنسبة تصل إلى 33.45% من إجمالي عدد النساء في المملكة البالغ 4.572.231 فتاة".
وشدد على وجوب صياغة هندسة المجتمعات التي ترتكز على منهجية بحثية ميدانية، ينفذها مختصون في مجال الدراسات السكانية والتعليمية والصحية، وعلمي الاجتماع والنفس، ورجال القضاء، وخبراء في المجال الأمني.
وقال الدكتور محمد العبد القادر إن "هندسة المجتمعات علم حديث لم يتم تسخيره في العالم العربي بشكل جيد حتى الآن، ويتطلب وقفة جادة من الجهات المسؤولة لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، وتحويله من مجرد مصطلح إلى ممارسة فعلية على أرض الواقع".

وضرب مثلاً على ذلك بقوله: إن "المجتمع السعودي يشجع منذ فترة تزيد عن عقدين من الزمن على تأصيل مفهوم الزيجات الجماعية لمحاربة ظاهرة اجتماعية خطيرة تتمثل بتفشي العنوسة، وهذه المبادرات تتم في إطار يغلب عليه القالب التطوعي والمبادرات الفردية والنهج الإداري للقائمين على جمعيات الزواج، وآن الوقت لتقنين هذه الأفكار ووضعها ضمن استراتيجية هندسة المجتمعات من خلال مفهوم إصلاحي اجتماعي أشمل وأعم، يراعي خطط التنمية في المناطق والمحافظات والمدن، بحيث تقدم خدمات شاملة لرعاية الأسرة، وبما يتسق مع خطط البنية التحتية والتنمية المستقبلية التي تختص بقطاعات التعليم والصحة والخدمات البلدية والإسكان وغيرها".

ويرى العبد القادر إنه "لا يمكن أن نبادر إلى حل مشكلة العنوسة لنجد أنفسنا وقد وقعنا في مشاكل أكبر وأخطر ترتبط بالتأثير السلبي لخطط التنمية المجتمعية، فالزيجات الكثيرة والمتتالية والتي تظهر في مهرجانات الزواج الجماعية يجب أن يصاحبها تخطيط استراتيجي سليم في إطار صياغة شمولية لهندسة المجتمع، بحيث يتم التنسيق مع خبراء في مجال الأسرة والسكان والأمن والصحة والبلديات والإسكان والتربية والتعليم وغيرها من القطاعات الحيوية، لتقدير معدل الخصوبة في كل منطقة، والمواليد المتوقعة، ونسبة الكثافة السكانية بعد عشر سنوات، والاحتياجات الخدمية التي تحتاجها المنطقة بناء على ذلك"، مشيرا إلى أن من نتائج ذلك نهضة حضارية، وتنمية مستدامة، ومحاربة للظواهر المجتمعية السلبية، وعلى رأسها مشكلة العنوسة.

وأوضح أمين جمعية وئام للرعاية الأسرية أن جمعيات الزواج لا تزال تركز على الجانب التنظيمي، مطالبا بالبحث عن حلول ذات صبغة مجتمعية تضمن استقرار الزواج وديمومته، عن طريق توفير فرص وظيفية، وخلق استثمارات مشتركة للزوجين عن طريق مبادرات مدعومة من قبل الشركات الوطنية الكبرى في القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن الملتقى السابع لجمعيات رعاية الأسرة السعودية سيقدم نحو 30 بحثا حديثا لم تعلن في ملتقيات سابقة. داعيا المهتمين إلى المشاركة في الملتقى الذي يقام تحت عنوان (الأسرة السعودية 1445) في 11 و12 فبراير المقبل في فندق الشيراتون بالدمام.

قالت لـ"سبق": 3 سنوات لم تكن كافية للحصول على حقي بوصفي مواطنة

تأخُّر إضافة فتاة سعودية لكارت عائلة أبيها تسبب في عدم إتمام زواجها

المصدر: جريدة سبق الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م

http://sabq.org/Kbwgde

هادي العصيمي- سبق- مكة المكرمة:

تسبب تأخر إضافة فتاة سعودية لكارت عائلة أبيها أكثر من ثلاث سنوات من قِبل وكالة الأحوال المدنية بالرياض في عدم إتمام زواجها بشريك حياتها، الذي باءت كل محاولاته بالفشل، ولم تسعفه مجهوداته طلية فترة المعاملة، من مراجعة الأحوال وتكبد عناء السفر من سكاكا إلى الرياض للبحث عن الرقم المفقود من بين سجلات إخوتها، في إضافتها.

وتروي (ن. ب) قصتها لـ"سبق": "أنا ابنة لأب سعودي وأم مصرية، وقد تزوج أبي بأمي قبل 22 عاماً بعقد زواج مصدق من وزارة العدل المصرية ومحكمة الأحوال الشخصية بجمهورية مصر العربية، ووُلدت بجمهورية مصر وشهادة ميلاد صادرة من القاهرة في 30 أكتوبر 1994، مصدقة من وزارة العدل ووزارة الخارجية المصرية والسفارة السعودية".

وتضيف: "أكملت دراستي من الابتدائية حتى الجامعية بتخصص لغة إنجليزية، ثم رجعت إلى أحضان أرض الوطن لأكمل دراستي الجامعية في جامعة الجوف، وتم استخراج سجل مؤقت حتى يتم الالتحاق باختبار القياس السعودي، الذي سرعان ما أُلغي؛ فتقدم والدي بمعاملة لضمي لكارت العائلة بتاريخ 10/ 11/ 1433 هـ، المقيدة برقم 6545".
وتابعت: تم إرسال المعاملة لوكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية بتاريخ 19/ 1/ 1436 هـ، برقم 1015، وإلى الآن لم يردنا أي توجيه من الأحوال، وأنا ما زلت مجهولة في موطني، ثم تقدم لوالدي شاب من أقاربي ذو خلق ودين، ووافق أبي على الزواج، إلا أن عدم انضمامي لكارت عائلة أبي تسبب في تأخر الزواج، وسبب لي متاعب نفسية لعدم تحقيق حلمي بإكمال تعليمي والحصول على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.
واختتمت حديثها بقولها: أناشد الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، وأستنجد به بعد الله، أن ينظر في قضيتي بعين الأب الرحيم علي؛ فأنا من بنات الوطن الغالي، وتوقفت جميع أحوالي بسبب انتظار ضمي لكارت أبي وإثبات هويتي؛ ما أثر في حياتي ومستقبلي وحياتي الزوجية، التي طالما تحلم بها أي فتاة، أن تكون معززة مكرمة في بيت زوجها؛ وذلك بسبب عدم إضافتي في سجل أبي واستكمال أوراقي الرسمية؛ لأتمتع بكامل حقوقي بوصفي مواطنة سعودية".
ومن جانبه، أوضح المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر أن المعاملة سيتم استكمالها؛ إذ إن المذكورة تبلغ من العمر أكثر من ثمانية عشر عاماً، وهي تتطلب بعض الإجراءات.

اليوم

سفير المملكة في لبنان لـ " اليوم ":

"الآلية المعتمدة" وراء تأخير محاكمة السجناء السعوديين

المصدر: جريدة اليوم الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4041731

صفاء قرة محمد - بيروت
أكد سفير المملكة في لبنان علي عواض عسيري حرص المملكة على "اتمام محاكمات السجناء السعوديين في لبنان، مشيرا الى أن السفارة تتابع هذا الملف الحساس مع الجهات المعنية، ولدينا ثقة بالقضاء اللبناني الا انه تبقى الآلية المعتمدة السبب الوحيد في تأخير محاكماتهم حتى اللحظة"، موضحاً ان عدد السجناء يبلغ ثمانية؛ ستة منهم متهمون بقضايا ارهاب واثنان آخران في قضايا مخدرات"، معلناً انه "تم تخصيص محامية متخصصة بشؤون الارهاب تسلمت قضاياهم، ولم يعد الامر محصوراً بمحامي السفارة".
كشف عسيري في حوار
لـ "اليوم" ان رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام ابلغه انه "تم البدء في محاكمة عدد من المجموعات وانجزت بعض الملفات، ولكن أحداث التمرد في سجن "رومية" انعكست سلباً على سير المحاكمات، الا انه أكد لي استمراره في النهج نفسه وفي اصول المحاكمات".
وجدد السفير عسيري التأكيد ان المملكة "لا تتدخل في موضوع الرئاسة في لبنان وتؤمن بأنه خيار لبناني وللمسيحيين دور في اختيار رئيسهم وان يكون هناك اجماع عليه من قبل كل اللبنانيين"، داعياً اللبنانيين الى ان "يطلقوا التأثيرات في الجغرافيا السياسية على لبنان ومستقبله، وان يتم اختيار رئيسهم بأنفسهم وان يبقى هذا الاختيار من اختصاص وخيار اللبنانيين وحدهم".
السجناء السعوديون ومحاكماتهم
□ نتيجة لمواكبتكم قضية الموقوفين السعوديين في سجن رومية، أين وصلت اليوم محاكماتهم؟
نتابع ومنذ فترة طويلة وضع السجناء السعوديين، سواء المتهمون بقضايا ارهاب او في قصايا أخرى لها علاقة بمخالفات قانونية قاموا بها على الاراضي اللبنانية، وهناك ما يقارب 400 متهم بقضايا إرهاب موقوفون لدى القضاء اللبناني، لهذا فإن الآلية التي تتطلب محاكمتهم تتوجب أن يكونوا جميعاً في قاعة واحدة ولعدم توفر قاعة واحدة تجمع هذا العدد تأخرت المحاكمات، ونتيجة لمتابعتنا هذا الملف مع السلطات القضائية للاطلاع على اوضاع السجناء السعوديين علمنا ان الجهات

المعنية توصلت الى تجزئة المتهمين الى مجموعات كي تتم محاكمتهم، وبالفعل بدأوا بهذه الآلية الا ان ما كان يحدث أن هناك بعض السجناء لا يرغبون بمحاكمتهم فيلجأون الى ادعاء المرض او رفض حضور الجلسات، وبالتالي عندما يتغيب عدد من السجناء من اي مجموعة يتم تأجيل المحاكمة لها وهذا ما حصل، ومن ضمن المجموعات التي يتأجل فيها المحاكمات التي تضم السجناء السعوديين، ونحن حريصون على اتمام المحاكمات ونتابع هذا الملف الحساس مع الجهات المعنية، ونحن بكل تأكيد نثق بالقضاء اللبناني الا انه تبقى الآلية المعتمدة السبب الوحيد في تأخير محاكماتهم حتى اللحظة.

□ كم عدد السجناء السعوديين لدى سجن رومية وما هي القضايا التي اوقفوا من أجلها؟

يبلغ عددهم الآن ثمانية سجناء بعد ان كانوا سبعة متهمين بقضايا إرهاب في ملف نهر البارد (شمال لبنان)، الا انه تم الافراج عن واحد منهم لقضائه فترة محاكمته وعاد الى المملكة، ليصبح هناك ستة متهمون بالارهاب واثنان متهمون بقضايا مخدرات ليصبح عدد السجناء السعوديين ثمانية.

□ كم يتبقى لهم لإنهاء فترة محكوميتهم؟

هذا الامر يعتمد على ما ستقرره المحاكمات، وهنا لا بد من الاشارة الى انني قمت مؤخرا بزيارة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام في اطار متابعتي موضوع السجناء، وأبلغني الرئيس سلام انه تم البدء في محاكمة عدد من المجموعات، وانجزت بعض الملفات وأكد لي استمراره في النهج ذاته وفي اصول المحاكمات. لهذا عندما ستصدر المحكمة حكمها سيتم احتساب المدة التي قضاها كل سجين وما تبقى من مدة سيقضيها.

□ ما هي أوضاعهم الصحية وأعمارهم؟

ـ ليسوا من كبار السن، فهم في الثلاثنيات ويحظون برعاية واهتمام من جانب السفارة، وبالتالي نتابع اوضاعهم الصحية ونبعث لهم الادوية والكساء والطبيب ان احتاج الأمر واي متطلبات إنسانية في هذا الإطار، كما تم تخصيص محامية متخصصة بشؤون الارهاب تسلمت قضاياهم، ولم يعد الامر محصوراً بمحامي السفارة.

□ هل كان لأحدهم دور في عمليات التمرد التي حصلت مؤخراً في سجن رومية؟

لا معلومات بهذا الشأن، مع العلم انهم كانوا في المبنى ذاته الذي حصل فيه التمرد، الا انني اعتقد ان لدى السلطات اللبنانية الجواب الصحيح عن هذا الامر.

بشأن الشغور الرئاسي في سدة الرئاسة، ما هو موقف المملكة من إطالة هذا الفراغ وماذا تتمنون في هذا الاطار؟

أولاً نتمنى أن نرى الاستقرار في لبنان ونتمنى النجاح للحوار المسيحي ـ المسيحي لأننا نعوّل عليه كثيراً، فاختيار الرئيس المسيحي أولوية لدى المسيحيين، وبالتالي نتمنى ان ينتج عن الحوار آلية بهذا الشأن حتى ينتهي الاحتقان السياسي والطائفي في لبنان، والحوار المسيحي البناء سيكون له نتائج ستنعكس على لبنان والمسلمين وبالتالي نتمنى ان يقود الحوار لانتخاب رئيس جديد، ومن ثوابت المملكة عدم التدخل بالشؤون الداخلية ولهذا لا نتدخل بموضوع الرئاسة في لبنان، ونؤمن بأنه خيار لبناني وللمسيحيين دور في اختيار رئيسهم وان يكون هناك اجماع عليه من قبل كل اللبنانيين، وانتخاب الرئيس لا يتم من قبل المسيحيين وحدهم الا انه خيار مسيحي في النهاية.

□ وما هو برأيكم مفتاح حل هذه العقدة الرئاسية؟

مفتاح الحل التوافق اللبناني ـ اللبناني، وثانياً نعلم أن الجغرافيا السياسية لها تأثير كبير في المسيرة السياسية في لبنان، ولهذا نحن نتمنى في هذه المرحلة الحساسة أن يستطيع اللبنانيون أن يطلقوا هذه التأثيرات في الجغرافيا السياسية على لبنان ومستقبله، وان يتم اختيار رئيسهم بأنفسهم وان يبقى هذا الاختيار من اختصاص وخيار اللبنانيين وحدهم.

فتح قنوات الحوار

□ وفيما يخص الحوار الإسلامي ـ الإسلامي، كيف تصفون الحوار بين تيار "المستقبل" و"حزب الله"؟

ـ في الواقع ليس لدي معلومات عن جدول أعمال هذا الحوار ولكن أعتقد أنه ان توفرت الارادة السياسية الصادقة والمخلصة، وان كان هناك التزام حقيقي وفعلي بما يتم البحث فيه في الحوار والاتفاق عما سينتج عنه، بكل تأكيد سيؤدي هذا الحوار الى درء الفتنة السنية ـ الشيعية في لبنان، وسيوّحد الصف اللبناني والكلمة اللبنانية لاختيار رئيس واعتقد أن هذا الحوار هام وضروري، الا ان السؤال يبقى هنا هل الارادة والنية موجودة، الجواب سيكون في نتائج هذا الحوار.

□ الى أي مدى تبارك المملكة هذا الحوار، في الوقت الذي لم تتراجع فيه ايران و"حزب الله" عن سياستهما في المنطقة؟

ـ اننا ننظر الى الشأن الداخلي بمعزل عن تصرفات بعض الأحزاب تجاه الخارج؛ انطلاقاً من أننا ننظر الى الشأن الداخلي بمعزل عن تصرفات بعض الاحزاب تجاه الخارج انطلاقا من حرص المملكة على امن واستقرار لبنان، فالمملكة تشجع وتبارك اي حوار لبناني ـ لبناني يحقق هذا الهدف، وليس لدينا اي اعتراض ان كان هذا الحوار يخدم لبنان ويخدم الاستقرار به.

عامان على الشوريات وجدل حياة النساء

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014020

د. هتون أجواد الفاسي

قدمت الشوريات منذ دخولهن إلى مجلس الشورى الذي قارب على العامين إلا شهرا، ابتداء من أدائهن القسم في (19 فبراير 2013) الكثير خلال أكثر من مئة وستين جلسة (بمعدل ثماني جلسات شهرياً)، كما ذكرتُ من قبل: "بحلوها ومرها عصرتهن تحديات "فرق التوقيت" وفق تعبير د.فوزية أبو خالد، ليحاولن تحسس موقع أقدامهن وقضاياهن، ما بين الوقت المناسب وغير المناسب وما يقال وما لا يقال، وكيف يضمنّ أن تُبنى قضية ستنجح في التصويت عليها؟ وكيف ينسقن جهودهن مع جهود بقية العضوات والأعضاء لتخرج بأفضل النتائج. إن حلم نجاح كل عضوة وعضو أن تُكلل جهود بحثهم واقتراحاتهم وتوصياتهم وتلمسهم لمتاعب ومشكلات المجتمع بنجاح وصول صوتهم وحل قضيتهم" (الرياض 2013/6/23).

وخلال هذه المدة عاصرتْ وعصرتْ العضوات الكثير من التوصيات التي تهم المجتمع وتهم المرأة على وجه الخصوص، منها ما حصد تأييداً ومنها ما حصد مقاومة شرسة ومنها ما تدخلت الدولة في الفصل فيه كما تفعل آليات التعبير المجتمعية والسياسية في حدها الأدنى. وعلى الرغم من أن الإعلام التلفزيوني يغطي الجلسات أسبوعياً إلا أن متابعة ما يجري داخل المجلس تتجاذبه التيارات المختلفة الموجودة في المجتمع وكثيراً ما تستند كل مجموعة على وسيلة إعلامية تتولى تسليط الضوء على ما يهمها دون أخرى ما يجعل كثيراً من القضايا تخرج من سياقها الإصلاحي المفترض وتدخل في نطاق الصراعات الأيديولوجية أو الشخصية غير المفيدة، فلا تُغطى كل التوصيات بنفس الدرجة من الزخم أو تُثار وتناقش ما يفقدنا الكثير من الفرص التي تقدمها الكثير من العضوات والأعضاء. كما جرى حول توصية السياسة السكانية التي تبنتها ودافعت عنها عدد من الشوريات تتقدمهن الدكتورة لطيفة الشعلان بتأييد قرار الدولة بتنظيم النسل للمحافظة على الصحة الإنجابية للمرأة والحفاظ على مقومات التنمية الوطنية، والتي لاقت الكثير من الشد والجذب حتى عادت إلى خادم الحرمين الشريفين ليتخذ القرار النهائي حولها.

ومن التوصيات التي بادرت بها الشوريات أو ساهمن في دعمها بغض النظر عن نجاحها:
توصية رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة، مناقشة مدونة الأسرة، وقانون التحرش، زواج القاصرات، وإتاحة ممارسة الرياضة البدنية للبنات في المدارس، ونظام الأحوال المدنية وخطة التنمية العاشرة. توصية مساواة المرأة بالرجل في الاستفادة من صندوق التنمية العقاري، والتوصية بتعزيز الخدمات الطبية المقدَّمة من وزارة الصحة إلى كبار السن، إيفاء حقوق المرأة المطلَّقة المحرومة من حضانة أبنائها، تمثيل المرأة في مجالس إدارات المؤسسات التي تقدم الخدمات إلى المواطنات كالمؤسسة العامة للتقاعد، التوصية لوزارة العمل بالتوسع في فتح مكاتب نسائية في جميع المناطق لمساعدة المرأة على إيجاد عمل، التوصية بفتح أقسام للنساء في صندوق التنمية لتدريبهن وتوظيفهن، وتوصية التوسع في توظيف الممرضات السعوديات في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومنحهن مميزات وإتاحة الفرصة أمامهن للابتعاث، والتوصية بتفعيل دور المرأة في الخدمات الإسعافية والهلال الأحمر لخدمة المجمّعات النسائية. (الشرق 2014/9/24)

وقد عانت الكثير من الوزارات من شدة وطء نقد الشورى ولا سيما الشوريات اللاتي قدمن رؤية مختلفة من منظورهن للقضايا التي تتصل بالمرأة والأسرة والطفل، وعلى سبيل المثال أشير إلى توصيتين راوحت مكانهما في أروقة المجلس تبنتهما عضو مجلس الشورى الدكتورة حنان الأحمدي من بين عدد آخر من التوصيات، الأولى خاصة بتقرير وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت صادمة في الملاحظات عليها، والتي نأمل أن يكون حظها أوفر في ظل القيادة الجديدة، فقد رفعت الدكتورة الأحمدي صوت الفئات الخاصة والفئة المصابة بالتوحد على وجه الخصوص المحرومين من مراكز خاصة بهم تغطي احتياجات الأهالي والمراحل العمرية المختلفة لهذه الفئة (الجزيرة 2013/12/5)، ومؤخراً قامت بتبني توصية وضع لائحة تجرّم معرقلي المسعفين عند مباشرتهم الحالات الإسعافية النسائية ممثلة في لجنتها الصحية وتحمس

لها الهلال الأحمر السعودي الذي يعاني من "تحديات من بعض الرجال عند مباشرتهم بعض الحالات الإسعافية للنساء، خصوصاً حالات الولادة والنزف المهبلي أو ما يشابههما من حالات خاصة، «يطلب فيها ولي أمر المريضة أن تكون عملية الإسعاف وسيلة نقل فقط من دون تقديم أية خدمة إسعافية».

المؤسف في الأمر أن هذه التوصية البدهية للمحافظة على حياة النساء التي يتحكم فيها أولياء أمور غير مسؤولين وتخولهم هذا الحق أنظمة بحاجة لمراجعة، فالمؤسف أن هذه التوصية سقطت في آخر عرض لها في المجلس الأسبوع الماضي (الحياة 2014/1/16).

المهم في الموضوع اليوم هو أن سقوط توصية أو نجاحها لا ينبغي أن يتحكم في حقوق إنسانية. فهل هناك خلاف على الحق في الحياة؟؟ إن كان هناك فرق بين حياة المرأة والرجل فنحن بحاجة لتقنين جديد حتى يمكننا التعامل معه وتجريم من يتجرأ على اقترافه.

ما يجري داخل المجلس وإن كان مهماً في عكس ما يجري خارجه، لا ينبغي أن يكون هو صاحب الكلمة الأخيرة في أمور وقضايا مصيرية، مع أهمية ما يثيره من قضايا تحرك الساكن الذي طالما تناولناه في الكتابة والصحافة وما زال بحاجة لتحريك.

قوانين معاداة السامية والسخرية من الإسلام!

لمصدر: جريدة الوطن الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24737

أسامة القحطاني

أسجل فخري وإعجابي بأمة الإسلام، فلم أرَ رسما واحدا يسخر من رموز الديانات الأخرى بشكل مشابه "في موقع أو صحيفة رسمية" لما رأيناه من همجية أدعياء الحرية!

بالرغم من صرامة القوانين الغربية ضد العنصرية، واعتبار أن العدالة والمساواة هي أحد أهم المبادئ الأساسية التي تركز عليها الدساتير والقوانين الغربية، إلا أن هناك شامة عار في عدد من تلك البلدان! تلك الشامة أسست للتمييز الواضح ضد الأغلبية في تلك الدول!

وقعت الأسبوع الماضي أحداث الإرهاب بشارلي إيبدو وغيرها في باريس، والجميع يدين تلك الأحداث الهمجية بكل أوصاف الإدانة، والكثير كتبوا وأدانوا وحللوا هذه الظاهرة العالمية المتزايدة نحو الإرهاب والفوضى، ولكن تلك الأحداث في المقابل أثارت الكثير من التساؤلات حول المعايير والمبادئ التي تتبناها دولة الليبرالية والحرية فرنسا! فعندما يتم رسم أهم رموز الإسلام برسوم دنيئة ورخيصة للرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام، فهي ليست إهانة للمسلمين ورموزهم! أم أنها مجرد حرية رأي تُمارس مع المسلمين وغيرهم؟ هل يوجد تمييز في دولة الحرية والليبرالية؟

فرنسا هي إحدى الدول ذات الحرية العتيقة، ومن أوائل الدول الأوروبية التي تحولت نحو العلمانية والحرية، وقد صدر فيها قانون الحرية للإعلام (The Freedom Of The Press) في عام 1881م، والذي يؤسس له أيضا إعلان حقوق الإنسان والمواطن (the Declaration of the Rights of Man and the Citizen) الصادر في 1789م، أي قبل قرابة 230 عاما.

أعود لقانون حرية الإعلام الفرنسي، حيث عُدّل عدة مرات، وقد جرّم هذا القانون (المادة 24) مجرد التشكيك في وقوع جرائم ضد الإنسانية (هناك ضوابط قانونية لإدراج تلك الحوادث) والتي على رأسها ما يُسمى بالهولوكوست، التي وقعت ضد اليهود حسب الرواية، وقد يُعاقب هذا الشخص بالسجن لمدة تصل إلى سنة كاملة أو غرامة كبيرة لمجرد التشكيك في وقوعها. فلو قام أستاذ جامعي أو باحث بدراسة تلك الوقائع وتحليلها بشكل أكاديمي موضوعي وتوصل إلى التشكيك في بعض تلك الوقائع المُدّعاة؛ فإنه سيكون عرضة لهذه العقوبة! بينما لو قام نفس الأكاديمي بالتشكيك بجرائم ملوك فرنسا التاريخية ضد أغلبية الفرنسيين أنفسهم (وليس الأقلية اليهودية) فهي من أساس الدراسات الأكاديمية!

نلاحظ هنا أن الحاصل هو مجرد الدراسة والتشكيك، بينما لو قام شخص بالتبرير للهولوكوست أو دافع عن مرتكبي تلك الجرائم المدعاة؛ فإنه سيكون عرضة لعقوبة تصل إلى خمس سنوات أو غرامة كبيرة (المادة 48)!

أين مأخذ العنصرية التي أودّ الإشارة إليها هنا؟ الحقيقة بالنظر للأغلبية في فرنسا؛ فإنه لا يحق لهم ليس مجرد نقد اليهود وإنما حتى مجرد دراسة أحداث تهم اليهود! ويلزم تلك الأغلبية التزام الصمت تجاهها، وكل من يتعرض لها فإنه يُعاقب بالقانون، بينما لا تحظى أي مجموعة أخرى بنفس الحقوق كالمسيحيين والمسلمين وغيرهم بمثل هذه الميزات! ولا شك أن هذا يتعارض مع مبادئ العدالة والمساواة، فضلا عن أنها أسلوب ديكتاتوري لتكميم الأفواه وإعاقة حتى البحث الأكاديمي!
الحقيقة أن المجموعات اليهودية لم تكتف بالقوانين المنتشرة في أوروبا التي تحارب كل شيء يعتبرونه ضد السامية (Anti Anti-semistic Laws)، بل حاولت إدراج فقرات في قانون مكافحة العنصرية الخاص بالاتحاد الأوروبي في عام 2001 (Anti-Racism Xenophobia Law) ليكون قانونا عاما في منطقة الاتحاد، تعاقب هذه الفقرات مجرد إنكار المحرقة (الهولوكوست)، ولكن عارضت بريطانيا ودول شمال أوروبا الإسكندنافية، لأجل ما يرون من ضرورة الموازنة بين الحرية ومحاربة العنصرية.
ولا يختلف الحال كثيرا في أميركا، حيث وصل الأمر إلى سنّ قانون تخول فيه أميركا نفسها أن تكون شرطية على العالم وتراقبه في موضوع معاداة السامية! وهو قانون مراقبة معاداة السامية في العالم الصادر عام 2004 (The Global Anti-Semitism Review Act)، والحديث في هذا يطول جدا.
بنظري أن هذه الازدواجية لدى العديد من الدول الغربية في التعامل مع اليهود وغيرهم أنها وصمة عار لا يمكن قبولها بأي منطق سوى منطق اللوبيات والمصالح المتعارضة مع مبادئ الحرية والمساواة! أي حرية عندما يتعمد متهوّر أهوج رسم رمز ديانة من الديانات بشكل مهين وبذيء؟! ولماذا لا ينطبق هذا على مثل ما تعتبرونه معاداة للسامية؟
بالرغم مما بدأت به هذا المقال من إدانة الإرهاب السرطاني؛ إلا إنني هنا أسجل فخري وإعجابي بأمة الإسلام، فلم أرَ رسما واحدا يسخر من رموز الديانات الأخرى بشكل مشابه (في موقع أو صحيفة رسمية) لما رأيناه من همجية أدعياء الحرية! وهذا بلا شك التزاما بتعاليم الإسلام الخالدة والعادلة (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم)، وقد نهى الإسلام عن هدم الصوامع ودور العبادة حتى في الغزو، وترك لغير المسلمين حرية اختيار الديانة ولم يُجبرهم على الإسلام، بالرغم من شيوع الإكراه وسياسات الإجبار والقتل في العالم في تلك المرحلة خاصة بعد الغزو.
بل نلاحظ أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يُعاقب أي شامت به، فقد ترك عبدالله بن أُبيّ الذي نقرأ غمزه ولمزه في الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه في القرآن حتى اليوم (يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل)، بالرغم من تجاوزه للغمز إلى التحريض على ما يمكن أن نسميه الدولة آنذاك!
أعود وأقول إن الحرية ليست في السخرية والاستهزاء بشعارات ورموز الأديان، كما أن الازدواجية في التعاطي مع القضايا يجب أن تتوقف، خاصة إذا كانت تلك الازدواجية مؤسسة بقوانين عنصرية تفرق بين الأديان أو الأعراق!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطالب المتقاعدين

لمصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/18/article_923642.html

علي الجحلي

بعد أن كتبت مقالي عن مجلس إدارة جمعية المتقاعدين المؤقت، تلقيت رسالة من زميل تحمل قرارا من شرطة لندن بصرف راتب تقاعدي للكلاب العاملة بعد تقاعدها يبلغ 1500 جنيه استرليني. يقارب هذا المبلغ تسعة آلاف ريال. ضحكنا على المفارقة العجيبة، وانتهى الموضوع.
إلا أن النقاش لا يزال محتدما حول المجلس الجديد وتوجهاته وما يراد له ومنه. ولعلها فرصة سانحة لتقديم رؤية قد تعين المجلس على إنهاء فترة تكليفه بنتائج إيجابية.

يتركز دور المجلس على الخروج من الأزمة الحالية، وهي "أزمة ثقة". اختلاف الآراء لا يجيز الانحدار إلى أوصاف ونعوت لا تليق بأخلاقيات وأعمار أعضاء الجمعية، ولا يلائم العمل في مجال النفع العام الذي نحسب أعضاء المجلس تواقين للمشاركة الفاعلة فيه.
أزمة الثقة تلك سببتها وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال نظام غير مكتمل المعالم، ولوائح يقرأها الجميع ولا يشرف على ضمان تطبيقها مسؤولو الوزارة. ظلت الوزارة سلبية إزاء المخالفات، مؤدية إلى تفاقم المشكلة.
فُقدت قاعدتا الشفافية والمحاسبة، وأدى ذلك إلى تجاوزات قد تكون من قبيل الجهل بالشيء أكثر من الرغبة أو الفساد الإداري. المجلس ملزم باعتماد لوائح دقيقة تحوي وسائل رقابة وتدقيق وتنبيه وعقاب، تضمن ألا يساء استخدام السلطة مستقبلا.
يجب أن يعاد النظر في قضية الانتخاب لعضوية المجلس، فالأعضاء الذين شغلوا المكان منذ نشأته هم من كبار الضباط والموظفين في السابق، أغلبيتهم ممن اشتغلوا في التعليم بقطاعيه، رغم وجود كوادر متميزة في مجالات أخرى.
أزعم أن المجلس يجب أن يعبر ويعتني بالمتقاعد البسيط الذي يعاني صعوبات السكن والعلاج والراتب المنخفض. هذا يتطلب أن يكون من بين أعضائه ممثلون لتلك الفئات، خصوصا أنهم الأغلبية البعيدة عن الجمعية بسبب "نخبويتها". لا بد من تحديد نسبة لذوي الدخل المحدود في المجلس.
شكوى الفروع مستمرة بسبب التمييز غير المبرر، يستلزم هذا وضع لائحة للفروع تضمن العدالة في التعامل.
يجب أن يتجه جهد المجلس نحو ضمان تخفيضات الخدمات، والإعفاء من الرسوم التي تثقل كاهل المتقاعد، وهي كثيرة.
ختاما، أدعو جميع الأعضاء إلى التعاون وتحسين النيات، والابتعاد عن أذى بعضهم بعضا، ونسيان الماضي بكل ما فيه.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015 م

اضغط هنا

Error!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع أول 1436هـ - 18 يناير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150118/Cartoon201501186229.htm